ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيـــــان التمهيدي

البيـان التمهيـدي
للميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1447 - 1448هـ (2026م)

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
أولًا : تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط:	07
أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2026م والمدى المتوسط:	08
1. تطورات الاقتصاد العالمي	08
2. تطورات الاقتصاد المحلي	12
3. الاقتصاد السعودي منذ انطلاق رؤية السعودية 2030	17
ب/ تقديرات المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط:	24
1. الإيرادات	26
2. النفقات	26
3. التمويل والدين العام	27
ج/ أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط	29
ثانيًا: أهم الممكنات الاقتصادية والمشاريع على المدى المتوسط	33

مقدمــة

تُصـدر وزارة الماليـة البيـان التمهيدي للميزانيـة العامة للدولة للعـام المالي 2026م، استمرارًا لجهودها في ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح، وتعزيز التواصل مع المواطنين والمقيميـن والمهتمين بالشـأنين الاقتصادي والمالي، بالإضافة لدعـم التخطيط المالي المسـتدام، مـع وضـع الميزانية العامـة للدولة لعـام 2026م في إطار مالـي واقتصادي شـامل على المدى المتوسط.

يهـدف هـذا البيـان إلـى إطـلاع المواطنيـن والمقيميـن والمهتميـن والمحللين على أهـم التطـورات الاقتصاديـة المحليـة والعالميـة المؤثـرة علـى الميزانية العامـة للدولة للعـام القـادم، وأهـم المؤشـرات الماليـة والاقتصادية المتوقعـة لعـام 2026م وعلى المـدى المتوسـط. كمـا يسـتعرض البيان أبـرز المخاطر الماليـة والاقتصاديـة، إضافة إلى أهـم الممكنـات الاقتصاديـة والمشـاريع علـى المدى المتوسـط في إطار مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن الميزانيـة تُعتمـد في الربـع الرابع مـن كل عام، وقـد تتضمن تعديـلات علـى مـا ورد فـي هذا البيـان تبعًا لما يسـتجد من تطـورات ماليـة واقتصادية.

الملخص التنفيذي

تواصل حكومة المملكة العربية السعودية مساعيها لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز استدامة المالية العامة، من خلال تطبيق إصلاحات شاملة؛ أسهمت في رفع قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة التحديات العالمية. وقد انعكس ذلك إيجابًا على أداء المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك التحول الهيكلي منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، وتحسّن معدلات نمو الأنشطة غير النفطية، واستمرار انخفاض معدلات البطالة، واحتواء التضخم عند مستويات أدنى من نظيراتها العالمية.

وفي إطار هذه الرؤية، تمضي الحكومة في دعم النمو الاقتصادي عبر التوسع في المشاريع التنموية وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية، وذلك من خلال الاستمرار في الإنفاق الموجّه لدعم الأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية، وتحفيز القطاع الخاص ليكون شريكًا فاعلًا في التنمية، مع المحافظة على كفاءة الإنفاق على المديين المتوسط والطويل؛ بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية ومحددات الاستدامة المالية، بما في ذلك مستويات الدين العام.

- في ظل الأداء الإيجابي المستمر لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي شهدها النصف الأول من العام الحالي؛ من المتوقع أن يسجل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** نموًا بنسبة 4.4% في العام 2025م؛ مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية التي من المتوقع أن تسجل نموًا بنحو 5.0%، ويعزى ذلك إلى استمرار تنامي الطلب المحلي وتحسن مستويات التوظيف، بما يسهم في تعزيز كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص، وترسيخ متانة النمو الاقتصادي.

- ساهم الأداء الإيجابي للاقتصاد المحلي في تحسن مؤشرات **سوق العمل**، أهمها انخفاض **معدل البطالة بين السعوديين** إلى 6.8% في الربع الثاني من عام 2025م، محققًا بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030.

- تُشير التوقعات الأولية إلى استقرار نسبي لمتوسط **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)** للعام 2025م عند نحو 2.3%، كما تُشير إلى استمرار بقاء معدل التضخم عند مستويات مقبولة على المدى المتوسط، وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي تتخذها الحكومة.

- شـهد الاقتصاد السـعودي منذ انطلاق رؤية السـعودية 2030 إصلاحات هيكلية في الجوانب الاقتصادية والمالية والتشـريعية، انعكسـت بشـكل واضح في تحسـن بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطـاع الخاص، وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة.

- أشـارت التقديـرات الأوليـة لعـام 2026م إلـى نمو **الناتـج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنسـبة 4.6%، مدعومًـا بالنمـو المتوقـع في الناتج المحلي للأنشـطة غيـر النفطية.

- مـن المقـدر أن يـؤدي الأداء الإيجابـي للأنشـطة غيـر النفطيـة فـي المملكـة والاسـتمرار في تطبيـق المبـادرات الداعمـة إلـى تطورات إيجابيـة في الإيـرادات على المدى المتوسـط وذلك في ظل التوسـع المسـتمر في تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ يُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** للعـام 2026م حوالـي 1,147 مليـار ﷼ وصـولًا إلى حوالـي 1,294 مليار ﷼ فـي عام 2028م.

- يُتوقـع أن تبلـغ **النفقـات** نحـو 1,313 مليار ﷼ في عـام 2026م، وصولًا إلى مـا يقارب 1,419 مليـار ﷼ فـي عـام 2028م، إذ أسـهم تسـريع وتيـرة تنفيـذ عـدد مـن البرامـج والمشـاريع في تحقيـق مكاسـب ملموسـة خلال الفترة السـابقة مـع توفير مرونـة مالية مكّنـت الحكومة من تعزيـز قدرتها للاسـتجابة للتطـورات واتباع سياسـة مالية معاكسـة للـدورة الاقتصادية.

- كمـا تواصـل الحكومـة في العـام المالي القـادم 2026م والمدى المتوسـط العمـل على رفع مرونـة الماليـة العامـة لمواجهة المتغيـرات الاقتصادية والتحديـات المحتملة. كمـا تحرص في الوقـت ذاتـه على المضي قدمًا فـي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة والاسـتدامة والمحافظـة علـى النمو الاقتصادي المسـتدام، ويأتي ذلك مع الالتـزام بالحفاظ على أولويات الإنفاق التنمـوي والاجتماعي.

- يتوقـع أن تُسـجّل ميزانيـة العـام 2026م **عجـزًا** بنحـو 3.3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، مـع توقـع اسـتمرار تسـجيل عجـز فـي الميزانيـة عنـد مسـتويات أقل علـى المدى المتوسـط؛ نتيجـة اسـتمرار تبنّـي الحكومـة سياسـات الإنفـاق التوسـعي الإسـتراتيجي بهـدف اسـتمرار تنفيـذ المشـاريع والبرامـج والمبـادرات ذات العائـد الاقتصـادي والاجتماعـي،

مـع المحافظـة علـى الاسـتدامة الماليـة، الجدير بالذكـر أن عام 2026م يشّـكل بدايـة المرحلة الثالثـة مـن رؤية السـعودية 2030، والتي تركز على تكثيف جهود التنفيذ وتوسـيع فرص النمو، إضافـة إلـى تسـريع وتيرة الإنجاز بمـا يضمن تحقيق أثرًا مسـتدامًا لما بعـد عام 2030م.

- تعتـزم الحكومة الاسـتمرار في عمليات التمويل المحلية والدوليـة عبر القنوات العامة والخاصة من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلـى التوسـع في عمليات التمويـل الحكومـي البديل عن طريـق تمويل المشـاريع وتمويل البنى التحتيـة ووكالات ائتمان الصادرات خلال عام 2026م والمدى المتوسـط.

- تهـدف ميزانيـة 2026م علـى ترسـيخ قـوة المركـز المالـي للمملكـة والحفاظ على مسـتويات مسـتدامة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة، مما يُسـهم في تحقيق النمو الاقتصادي المسـتدام، مـع المحافظـة علـى المرونـة للتدخل اسـتجابةً للصدمـات أو في حالـة الأزمات أو الاحتياجـات الطارئة.

ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

أولًا

تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة

للعام 2026م والمدى المتوسط

وزارة المالية
Ministry of Finance

أولًا : تقديرات المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط:

أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2026م والمدى المتوسط:

1. تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا مستمرًا في النمو؛ إذ سجّل معدلات نمو أقل من المستويات التاريخية، في ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية وتشديد السياسات الحمائية والقيود التجارية، مما يعمّق حالة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. إلا أن وتيرة التضخم قد تشهد تراجعًا في ظل السياسات النقدية التشددية المنتهجة من قبل البنوك المركزية من رفع أسعار الفائدة، والتي يُلاحَظ تراجعًا في وتيرتها مؤخرًا. في حين تُواصِل مستويات الدين العالمي ارتفاعًا، مما يزيد من تكلفة التمويل ويقيّد قدرة الحكومات على تحفيز النمو الاقتصادي.

ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2025م، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو لعامي 2025م و2026م بنحو 3.0% و3.1% على التوالي، مقارنة بمعدل 3.3% في عام 2024م. ويتوقع الصندوق خلال العام 2025م تحقيق نمو في اقتصادات الدول المتقدمة عند 1.5%، مع تحسن طفيف للنمو في عام 2026م عند 1.6%. إضافة إلى النمو في اقتصادات منطقة اليورو ليصل إلى 1.0% في عام 2025م، و1.2% لعام 2026م مقارنة بمعدل 0.9% للعام 2024م. وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نموًا أعلى مقارنة بنمو الاقتصادات المتقدمة عند 4.1% لعام 2025م و4.0% لعام 2026م مقارنة بالنمو المتحقق عند 4.3% في عام 2024م.

معدلات النمو	2023 فعلي	2024 فعلي	2025 توقعات	2026 توقعات
الاقتصاد العالمي	**%3.5**	**%3.3**	**%3.0**	**%3.1**
اقتصادات الدول المتقدمة	%1.8	%1.8	%1.5	%1.6
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	%4.7	%4.3	%4.1	%4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.9	%2.8	%1.9	%2.0
الصين	%5.4	%5.0	%4.8	%4.2
اليابان	%1.4	%0.2	%0.7	%0.5
الهند	%9.2	%6.5	%6.4	%6.4
منطقة اليورو	%0.5	%0.9	%1.0	%1.2
المملكة العربية السعودية	%0.5	%2.0	%3.6	%3.9
التضخم العالمي	**%6.6**	**%5.6**	**%4.2**	**%3.6**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%4.6	%2.6	%2.5	%2.1
التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**%8.0**	**%7.7**	**%5.4**	**%4.5**

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) لشهر يوليو 2025م.

وبحسب تقديرات البنك الدولي، فقد أشار في تقريره الصادر في يونيو 2025م إلى توقعاته بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 2.8% لعام 2024م إلى 2.3% و2.4% لعامي 2025م و2026م على التوالي، مدفوعًا بتباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد أظهرت التوقعات نموًا في الاقتصادات المتقدمة بنحو 1.2% و1.4% خلال عامي 2025م و2026م على التوالي، مقارنةً بمعدل 1.7% في عام 2024م. وأشارت التوقعات إلى تباطؤ نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند 3.8% لعامي 2025م و2026م مقابل 4.2% في عام 2024م. ويُعزى تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل رئيس إلى تشديد السياسات الحمائية عبر فرض القيود التجارية ورفع التعريفات الجمركية، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية، مما يسهم في استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

معدلات التضخم

تُشـير توقعـات صنـدوق النقـد الدولـي إلـى اسـتمرار تراجع وتيـرة معـدلات التضخـم العالمية علـى المـدى المتوسـط، مـع بقـاء مسـتويات أسـعار الفائـدة مرتفعة نسـبيًا لدى معظـم البنوك المركزيـة لخفـض التضخم؛ إذ يُتوقع أن يتراجع معدل التضخـم العالمي من 5.6% في عام 2024م ليصـل إلـى 4.2% لعـام 2025م، ثـم إلى 3.6% لعـام 2026م. كمـا يتوقع صنـدوق النقد الدولي تراجعًـا طفيفًـا فـي معـدل التضخم فـي اقتصـادات الـدول المتقدمـة لعـام 2025م ليبلغ 2.5% مقارنـةً بعـام 2024م عنـد 2.6%، مـع تراجع معدلات التضخـم في اقتصادات الأسـواق الصاعدة والاقتصـادات الناميـة بشـكل أكبر لعام 2025م ليصل إلى 5.4% مقارنـةً بعام 2024م عند 7.7%.

أسواق البترول

شـهدت أسـواق البترول العالمية نموًا في الطلب، مما انعكس إيجابيًا على مستويات إمدادات المملكـة مـن البتـرول الخام. وقد عزز هذا النمـو قرار الدول الأعضاء الثمانيـة في مجموعة أوبك+ المشـاركة فـي التخفيضـات التطوعيـة، وذلـك مـن خـلال البـدء فـي تنفيذ خطـة تدريجيـة ومرنة لإنهـاء تخفيـض شـهر نوفمبر من العـام 2023م التطوعي الإضافي البالغ 2.2 مليـون برميل يوميًا ابتـداءً من شـهر أبريل وحتى نهاية سـبتمبر مـن العام 2025م.

وفـي هـذا السـياق، سـجلت إمـدادات المملكـة مـن البتـرول الخام في شـهر يونيو مـن العام 2025م ارتفاعًـا سـنويًا قـدره 381 ألـف برميل يوميًا، أي مـا يعادل نموًا بنسـبة 4% ليصل إجمالي الإنتـاج إلـى نحـو 9.4 مليون برميل يوميًا. وبحسـب ما تـم الإعلان عنه في الاجتمـاع الأخير للدول الأعضـاء الثمانيـة في مجموعة أوبك + المشـاركة فـي التخفيضات التطوعيـة، والمنعقد بتاريخ 3 أغسـطس 2025م، سـترتفع إمدادات المملكة بنهاية شهر سـبتمبر إلى مستوى 10 ملايين برميل يوميًـا، مقارنـةً بحوالـي 9 ملايين برميل يوميًا في شـهر مارس من العـام 2025م، أي بزيادة قدرها مليـون برميل يوميًا.

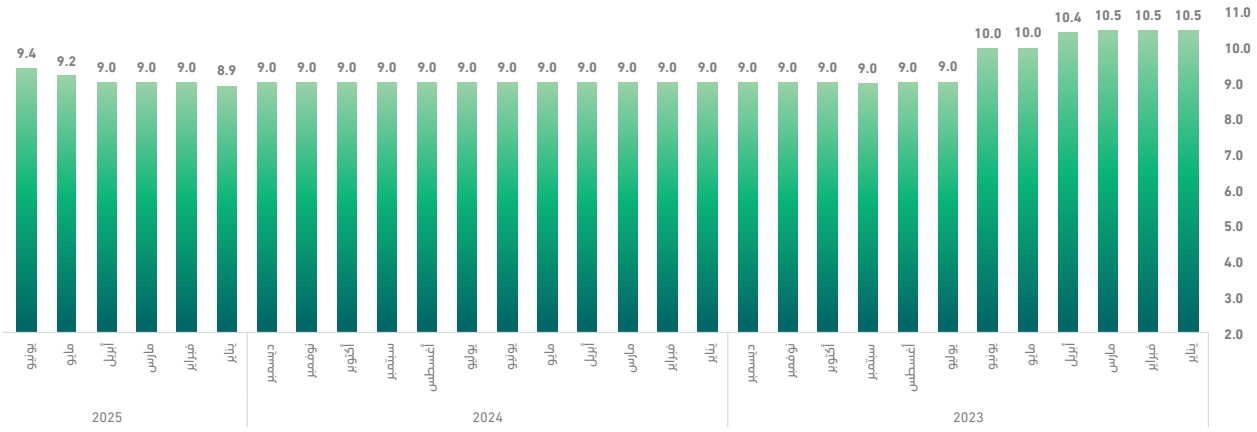

المصدر: منصة جودي

أمـا على صعيد الأسـعار، فقد بلغ متوسـط أسـعار خام برنـت خلال الفترة من شـهر يناير وحتى شـهر يونيـو مـن العـام 2025م نحـو 70.8 دولارًا للبرميل، مسـجلًا انخفاضًا بنسـبة 15.1% مقارنةً بمتوسـط الفتـرة ذاتها مـن العام 2024م. ويُعزى هذا التراجع بشـكل رئيس إلـى تداعيات التوترات التجاريـة والجيوسياسـية العالميـة، التي أسـهمت بدرجة كبيـرة في زيادة حدة تقلبات الأسـعار في الأسواق البترولية.

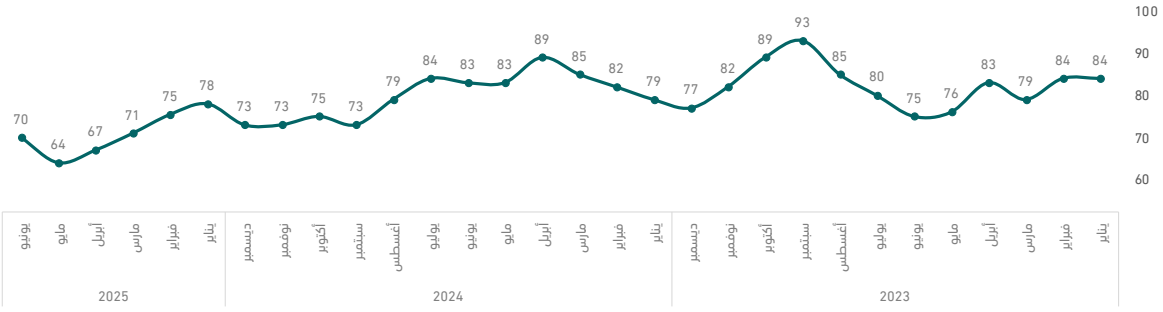

المصدر: رويترز

2. تطورات الاقتصاد المحلي

علـى الرغـم مـن تباطؤ نمـو الاقتصـاد العالمي واسـتمرار حالة عـدم اليقين، وتصاعـد التوترات الجيوسياسـية وتشـديد السياسـات الحمائيـة وتعقيـدات سلاسـل الإمـداد المتزايـدة؛ والتحديات المصاحبـة لهـا، **أظهـر اقتصـاد المملكة خـلال عـام 2025م** أداءً قويًـا يعكس تماسـك الهيكل الاقتصـادي للمملكـة، ومرونـة الاقتصـاد المحلـي وكفاءتـه، مـع التقـدم فـي تنفيـذ المشـاريع التنمويـة والإسـتراتيجيات الوطنية.

حقـق **الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقي** نمـوًا بمعدل 3.6% خـلال النصـف الأول من عام 2025م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العام السـابق، مدعومًا بنمو **الأنشـطة غيـر النفطية** التي واصلـت دورهـا المحـوري في قيـادة النمـو الاقتصادي، مسـجلة نمـوًا بمعدل 4.8%، مـع ارتفاع مسـاهمتها فـي الناتج المحلـي الإجمالي إلى مسـتويات تاريخية بلغت 55.6% خـلال الفترة ذاتها، وانعكـس الأداء القوي للأنشـطة غير النفطية على معـدلات التوظيف ومن ثمّ انخفاض معدلات البطالـة، ممـا أسـهم فـي نمو الاسـتهلاك والاسـتثمار الخـاص. وفي عـام 2024م؛ حقـق **الناتج المحلـي الحقيقي للأنشـطة غير النفطية** أعلى مسـتوى تاريخي على الإطـلاق عند 2.6 تريليون ﷼ وبنسـبة نمـو بلغـت 5.2% علـى أسـاس سـنوي، وكان لهـا الأثر الأكبر فـي نمو الناتـج المحلي الإجمالـي الحقيقي بمسـاهمة بلغـت 2.8 نقطة مئوية.

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق

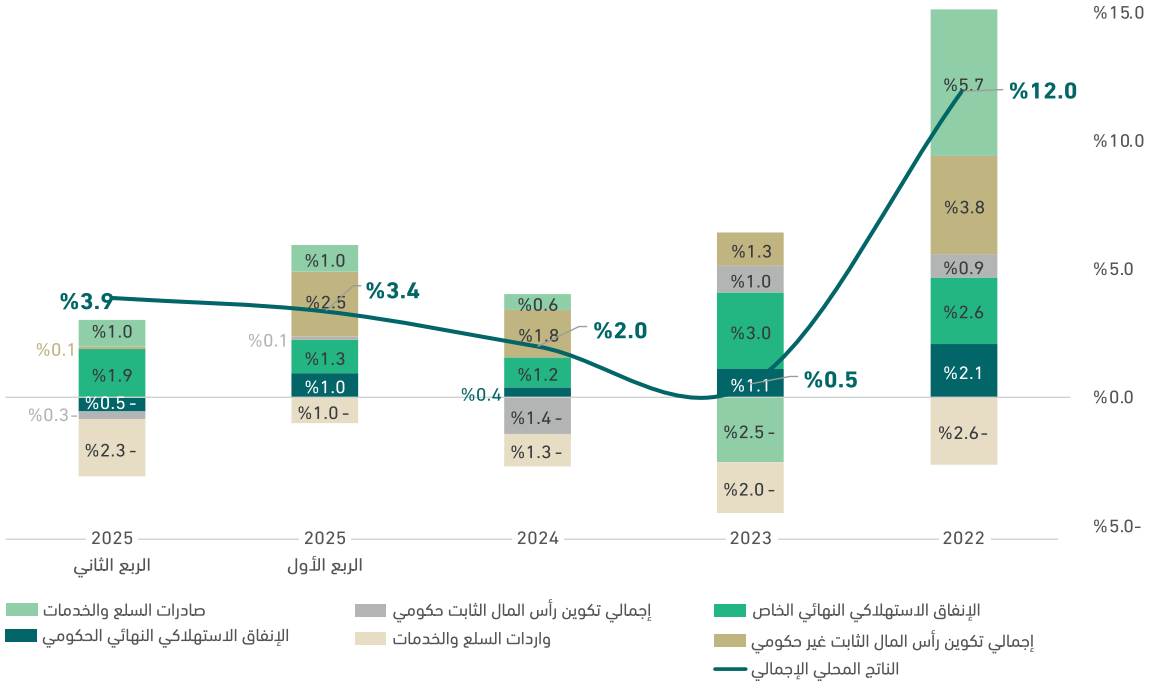

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وحسب مكونات الإنفاق كان المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من عام 2025م؛ بند إجمالي تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي بنسبة 2.5%، يليه الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنسبة 1.3%. وخلال الربع الثاني من عام 2025م؛ كان المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنسبة 1.9%، يليه صادرات السلع والخدمات بنسبة 1.0%.

ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2025م والمدى المتوسط؛ إذ يشكّل الطلب المحلي - ممثّلًا في الاستهلاك الخاص وتدفُّقات الاستثمار الخاص- قاطرة النمو للاقتصاد السعودي في المرحلة الراهنة. إذ يُعدّ تنامي مستويات التوظيف، واستقرار معدلات التضخم، واستمرار برامج الدعم الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع القفزة النوعية في السياحة، أدّت جميعها إلى تعزيز قاعدة الاستهلاك الخاص. كما أسهمت مبادرات وبرامج رؤية السعودية 2030 في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى المشاريع العملاقة والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وبنـاء علـى مسـتجدات وتطـورات عـام 2025م؛ يُتوقـع أن يسـجل **الناتج المحلـي الإجمالي الحقيقـي** فـي عـام 2025م نموًا بنسـبة 4.4%، مدعومًا بنمو **الأنشـطة غيـر النفطية** التي من المتوقـع أن تسـجل نمـوًا بنحـو 5.0%، نتيجـة اسـتمرار أداء المؤشـرات الاقتصاديـة الإيجابيـة التي شـهدها النصـف الأول من العـام الحالي.

سـجّل **الاسـتهلاك النهائي الخاص بالأسـعار الثابتة** نموًا في النصف الأول من عام 2025م بنسـبة 3.5% مقارنـةً بالعـام السـابق، مدفوعًا بانتعاش نشـاط تجـارة الجملة والتجزئـة والمطاعم والفنـادق بشـكل رئيسـي، ويرتبـط هـذا النمـو بتطـورات سـوق العمل مـن خلال خطـط التوطين والنمو والتنـوع الاقتصادي.

وسـجّل متوسـط الرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (معدل التضخم) ارتفاعًا عند 2.2% منـذ بدايـة العـام حتـى شـهر يوليـو 2025م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العام السـابق. وتُشـير التوقعـات الأوليـة إلى بلوغ معدل التضخم لعـام 2025م نحو 2.3%، ويظل هذا المعدل منخفضًا نسـبيًا مقارنـة بتوقعـات التضخـم العالمـي، ويُعدّ هـذا الفارق مؤشـرًا مهمًّـا على فعاليـة التدابير الاسـتباقية والسياسـات التـي اتخذتها الحكومـة؛ لاحتواء ارتفاع الأسـعار.

سـجّل **إجمالـي تكويـن رأس المـال الثابـت الحقيقـي للقطـاع غير الحكومـي** نموًا سـنويًا قـدره 4.6% خـلال النصـف الأول من عام 2025م، مدفوعًـا بارتفاع تكوين رأس المـال الثابت في القطـاع غيـر النفطـي بنسـبة 5.2%. ويُعزى هذا النمو إلى تسـريع تنفيـذ الإسـتراتيجيات الوطنية، والمشـاريع التنموية، بما في ذلك المشـاريع الكبرى، بالإضافة إلى اسـتمرار نمو الاسـتثمار الأجنبي المباشـر، إذ بلـغ صافـي تدفقـات الاسـتثمارات الأجنبيـة 22.2 مليـار ﷼ فـي الربـع الأول من عام 2025م، محققـة معـدل نمـو 43.7% مقارنـة بالفتـرة المماثلـة من العام السـابق، وهـو ما يؤكد اسـتمرار جاذبيـة بيئـة الأعمال فـي المملكة للمسـتثمرين المحلييـن والدوليين، ويُتوقَّع أن يسـتمر الاسـتثمار الخـاص فـي تحقيق معـدلات نمـو إيجابية لعـام 2025م وعلى المدى المتوسـط.

كمـا انعكـس الأداء الإيجابـي للنشـاط الاقتصـادي المحلـي على مؤشـرات **سـوق العمل**، إذ أظهـرت نتائـج مسـح القوى العاملـة الصادرة عـن الهيئة العامة للإحصـاء انخفاض معـدل البطالة الإجمالـي إلـى 3.2% فـي نهايـة الربـع الثانـي من عـام 2025م، مقارنـة بمعدل 3.3% فـي الفترة المماثلـة مـن العام السـابق، وهـو ما يُمثّل تراجعًا بمقـدار 0.1 نقطة مئوية. كمـا واصلت معدلات البطالـة بيـن السـعوديين انخفاضهـا لتصل إلـى 6.8% فـي الربع الثاني مـن العـام 2025م مقارنة بمعـدل 7.1% فـي الفترة المماثلة من العام السـابق بانخفاض مقـداره 0.3 نقطة مئوية. في ظل السياسـات الحكوميـة الهادفـة إلى تعزيز فـرص التوظيف، وحِزم البرامج والممكِّنـات التي أطلقتها الجهـات المختصـة، لتشـجيع توسـع القطـاع الخـاص، ممـا أسـهم في فتـح مجالات أوسـع أمام المواطنيـن. كمـا واصلت **مشـاركة المرأة السـعودية في سـوق العمل** مسـارها التصاعدي، إذ بلغت نسـبة مشـاركتها 34.5% في الربع الثاني من عام 2025م، بدعم من السياسـات والمبادرات التـي أسـهمت فـي تعزيـز دور المرأة في سـوق العمل، وتوفيـر بيئة عمل أكثر شـمولية.

كمـا أظهـرت بيانـات إحصـاءات سـوق العمـل للسـجلات الإدارية عـن نمو **أعداد المشـتغلين السـعوديين في القطاع الخـاص** بنحو 144.1 ألف موظف بنهاية الربـع الثاني من العام 2025م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق، ليسـجل إجمالـي العدد حوالـي 2.5 مليـون موظف وموظفـة بمعـدل نمو سـنوي 6.2%، ويعكس ذلـك أثر الإصلاحـات الاقتصاديـة المتواصلة، التي شـجعت علـى التوظيف في قطاعـات متنوعة مثل: السـياحة، والترفيه، والتقنية، إلـى جانب تعزيز ريـادة الأعمال، ودعم المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة.

وقد أسـهمت الإصلاحات في تحسـين الميزان الخدمي إسـهامًا واضحًا، مدفوعًا بنمو القطاع السـياحي وزيـادة جاذبيـة المملكـة بوصفها وجهة للـزُوّار الدوليين. إذ حققت المملكة نمـوًا لافتًا فـي أعـداد السُـيّاح الدولييـن، لتحتل المرتبـة الثالثة عالميًا في نسـبة نمو **أعداد السُـيّاح** الدوليين فـي الربـع الأول مـن عـام 2025م بحوالـي 9.6 مليـون سـائح دولـي، لتحتـل المرتبـة الثانيـة على مسـتوى الشـرق الأوسـط للفتـرة ذاتها. وذلك وفقًـا لتقرير باروميتر السـياحة العالميـة الصادر في شـهر مايـو 2025م مـن منظمة الأمـم المتحدة للسـياحة. كما بلغ إجمالـي إنفاق الـزُوّار الوافدين

إلى المملكة حوالي 49.4 مليار ﷼، بنسبة نمو سنوي بلغت 9.7%، مما أدى إلى تسجيل فائض في بند السفر بميزان المدفوعات بنحو 26.8 مليار ﷼ في الربع الأول من العام 2025م، بنمو 11.7% عن الفترة المماثلة من العام السابق. مما يعكس مكانة المملكة المتقدمة في القطاع السياحي، ولاستمرار طموح المملكة في تعزيز القطاع السياحي، فقد تم تحديث مستهدفه لاستقبال 150 مليون سائح في عام 2030م.

كما سجّل **الميزان التجاري للسلع** للمملكة فائضًا قدره 98.9 مليار ﷼ خلال النصف الأول من العام 2025م، مدعومًا بمتانة الصادرات غير النفطية التي حققت نموًا سنويًا بنسبة 16.5%، مما يعكس زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. وتواصل هذه المؤشرات دعم الفائض التجاري وتعزيز موقع المملكة في التجارة العالمية.

وفي ضوء هذه التطورات المحلية، تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي للمملكة لعام 2025م والمدى المتوسط، ومن المتوقع أن يستمر الأداء الإيجابي لاقتصاد المملكة في العام 2026م، إذ تُشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6%، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية.

تُشير هذه التوقعات الإيجابية إلى نجاح خطط المملكة في تنويع اقتصادها، وتقليل اعتمادها على البترول، والتقدم في تنفيذ إستراتيجياتها، وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات؛ مما يزيد ثقة المستثمرين، ويعزز مكانة الاقتصاد السعودي.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

المؤشرات الاقتصادية	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2024	2025	2026	2027	2028
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.0	%4.4	%4.6	%3.7	%4.5
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ﷼)	4,649	4,600	4,965	5,258	5,643
التضخم	%1.7	%2.3	%2.0	%1.8	%1.9

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
** تقديرات أولية

3. الاقتصاد السعودي منذ انطلاق رؤية السعودية 2030

شـهد الاقتصـاد السـعودي منـذ انطـلاق رؤيـة السـعودية 2030 فـي عـام 2016م تحـوّلا هيكليّـا واسـع النطاق، مدعومًا بسياسـات مالية وإنفاق موجَّه بحسـب الأولويـات، وبتنفيذ برامج ومبـادرات الرؤيـة. مما انعكس بشـكل مباشـر علـى أداء عدد من المؤشـرات الاقتصادية الرئيسـة. وتركـز هـذا التحول فـي تعزيز التنويع الاقتصادي، وتوسـيع قاعدة الإنتاج، وتحسـين كفاءة سـوق العمـل وبيئـة الاسـتثمار. وهـذا يـدل علـى أن المملكـة تسـير بثبـات نحـو تحقيـق نمـوذج تنموي متنـوع ومسـتدام من خـلال تغييـرات هيكلية فـي اقتصادها.

أبرز مؤشرات التغير الهيكلي:

- ارتفعت **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** من 1.9 مليون في 2016م إلى 2.5 مليون في الربع الثاني من العام 2025م، بزيادة قدرها 31%. بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

يعكـس هذا النمو تحسـن بيئـة الأعمال وارتفاع مسـاهمة القطاع الخاص فـي توليد الوظائف للمواطنيـن. كمـا يشـير إلـى نجـاح السياسـات الهادفـة لتمكيـن الكـوادر الوطنيـة وتعزيـز جاذبيـة التوظيـف فـي القطـاع الخـاص، ويمثـل هـذا الارتفـاع خطـوة مهمـة فـي تقليـل الاعتمـاد على التوظيـف الحكومـي وتحقيـق مسـتهدفات الرؤية.

تطور أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص

مليون مشتغل

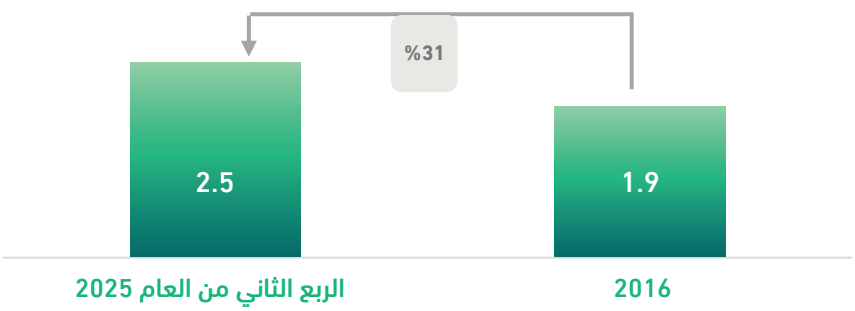

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

• **تراجـع معـدل البطالـة بيـن السـعوديين** من 12.3% فـي عـام 2016م، إلى 6.8% فـي الربع الثانـي مـن العـام 2025م، متجاوزًا بذلك مسـتهدف رؤية السـعودية 2030. ويُعزى هذا التحسـن إلـى ارتفـاع نسـبة التوظيـف فـي القطـاع الخاص، واسـتمرار زخـم الإصلاحـات في سـوق العمل، وتوسّـع القطاعـات الاقتصاديـة القـادرة على توليـد الوظائف، وتمكيـن المرأة، وتحفيـز التوظيف في الأنشـطة الواعدة.

معدلات البطالة بين السعوديين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• ارتفعـت نسـبة **مشـاركة المرأة في سـوق العمل** مـن 19.3% في عـام 2016م إلى 34.5% فـي الربـع الثاني من العام 2025م، مما يعكس نجاح السياسـات والبرامـج الداعمة لتمكين المرأة. ممـا يوضـح تعزيز دور المـرأة في التنمية الاقتصاديـة ويعكس تحولًا اجتماعيًـا واقتصاديًا هامًا.

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

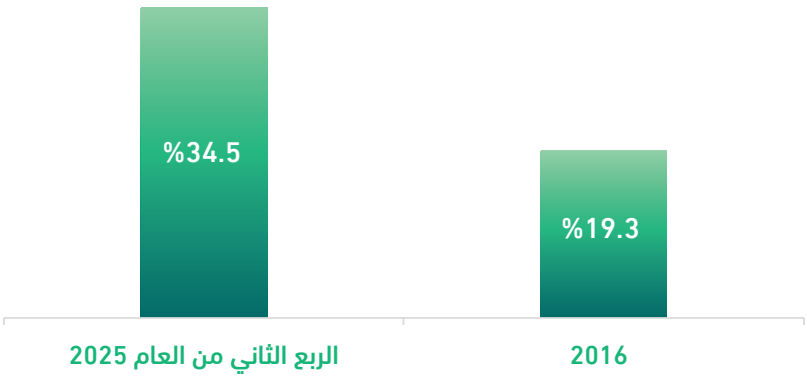

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• نمت **الصادرات السـلعية غير البترولية** -شـاملة إعادة التصدير- من 87.4 مليار ﷼ في النصف الأول مـن العـام 2016م إلى 169.9 مليار ﷼ في النصف الأول من العام 2025م، بزيادة 94.5%.

ويعكس هذا الارتفاع تطور الصناعات التحويلية وازدياد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. كما يدل على التقدم الملموس في جهود تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. كما يعزز هذا الاتجاه من مكانة المملكة كمصدر إقليمي للصناعات ذات القيمة المضافة.

الصادرات السلعية غير البترولية شاملة إعادة التصدير

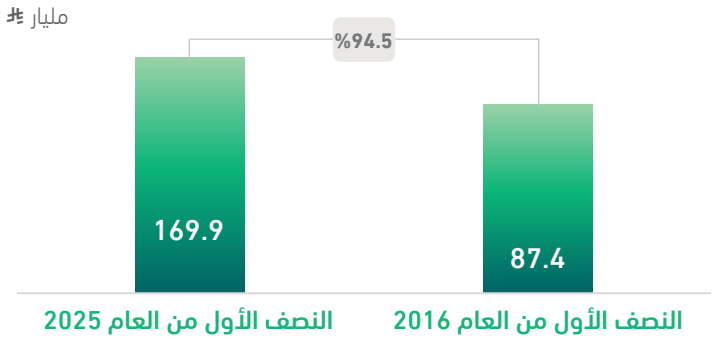

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• ارتفعـت حصة **الواردات الرأسـمالية والوسـيطة** إلى 68% من إجمالي الـواردات خلال النصف الأول مـن العام 2025م مقارنة بنحـو 60% في عام 2016م.

ويشـير ذلـك إلـى التغيـر فـي هيـكل الطلـب نحـو مدخـلات الإنتـاج (الرأسـمالية والوسـيطة) بـدلًا مـن السـلع الاسـتهلاكية الجاهزة. كما يعكس هذا التحول توسـع النشـاط الصناعـي وارتفاع اسـتثمارات القطـاع الخاص في المعدات والبنية التحتية. وهو مؤشـر على تطـور القاعدة الإنتاجية المحليـة وتعزيـز التوجـه نحو اقتصـاد قائم علـى التصنيع.

الواردات الوسيطة والرأسمالية كنسبة من إجمالي الواردات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• شـهد **القطـاع السـياحي** فـي المملكـة نمـوًا ملحوظًـا خـلال السـنوات الأخيـرة، مدفوعًـا بالمبـادرات الإسـتراتيجية لتعزيـز مكانـة المملكـة كوجهـة سـياحية عالميـة، وتنويع مصـادر الدخل. حيـث بلـغ إجمالـي عـدد السُـيّاح فـي عـام 2024م حوالـي 116 مليـون سـائح، ممـا يعكس قوة الجـذب السـياحي وتنـوع الأنشـطة والفعاليـات المقامـة علـى مـدار العـام.

ويُعـدّ **بنـد السـفر** من أهم المؤشـرات الاقتصادية التي يمكن اسـتخدامها فـي حالة الاقتصاد السـعودي لقيـاس التغيـرات في هيـكل الاقتصاد ونمط النمـو، ويعكس مدى التقـدم في تنويع القاعـدة الاقتصاديـة وتحـول الأنشـطة الإنتاجيـة، حيـث شـهد بند السـفر تحـولًا إيجابيًـا من عجز بلـغ 20.9 مليـار ﷼ فـي عـام 2016م إلـى فائـض بنحـو 49.8 مليـار ﷼ في عام 2024م، بحسـب بيانـات البنـك المركـزي السـعودي، ويظهر هذا التحـول الإيجابي في ارتفـاع أعداد الـزُوّار الدوليين وتحسُّـن أداء القطاع السـياحي وخدمات الضيافة كدليل على نجاح المبادرات الإسـتراتيجية لتطوير السـياحة وتعزيـز مسـاهمتها في النمو الاقتصادي، كما يُسـهم الفائض فـي تخفيف الضغط على الحسـاب الجاري، ودعم اسـتقرار القطـاع الخارجي.

الفائض/ العجز في ميزان بند السفر

(مليار ﷼)

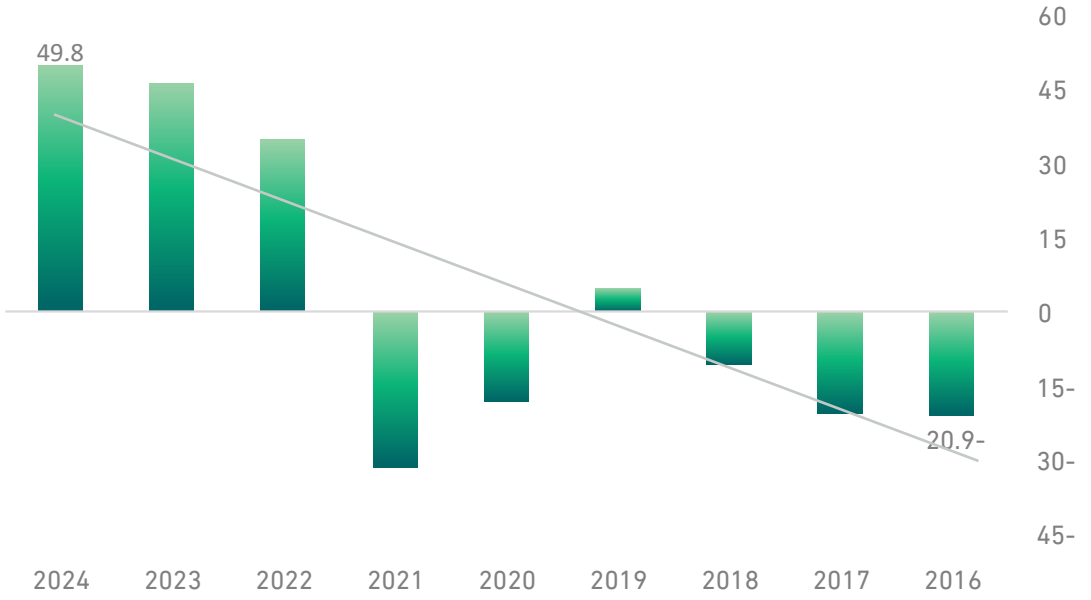

المصدر: البنك المركزي السعودي

• يعكس التحول الهيكلي بارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي إلى أكثر من النصف، نجاح السياسات المتبعة لرؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتنمية الأنشطة غير النفطية، مما أسهم بشكل رئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي 55.6% في النصف الأول من العام 2025م مقارنةً بمساهمة بلغت 45.4% في العام 2016م.

مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

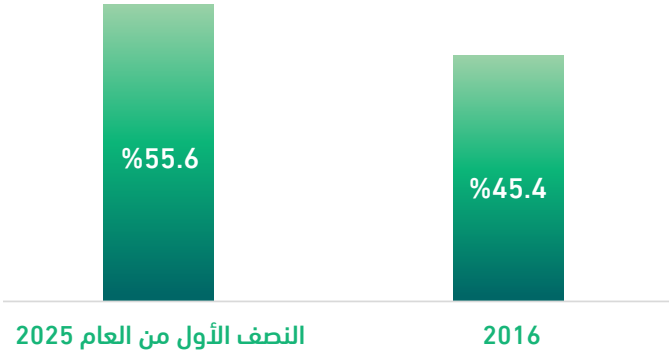

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• **ارتفعت مساهمة الاستهلاك الخاص** في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 43.7% في النصف الأول من عام 2025م مقارنة بمساهمة بلغت 40.5% لكامل عام 2016م، مما يعكس نمو القوة الشرائية للأسر السعودية. ويُعزى هذا النمو إلى عدد من العوامل الاقتصادية الجوهرية، أبرزها نجاح برامج التوطين التي أدت إلى تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، والزيادة الملحوظة في نسبة مشاركة المرأة، التي ارتفعت بشكل لافت، مما أدى بدوره إلى زيادة الدخل المتاح لدى الأسر، إضافة إلى ذلك، أدت تحسينات بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص إلى تحفيز الاستهلاك من خلال توفير المزيد من السلع والخدمات المحلية، وتوسيع الخيارات أمام المستهلك السعودي، كل هذه العوامل اجتمعت لتعزز من دور الاستهلاك الخاص بوصفه محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في المملكة.

مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

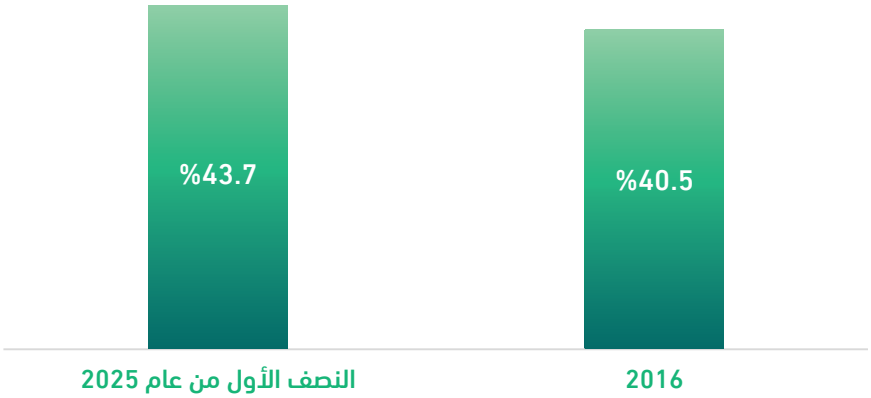

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

• **ارتفعـت مسـاهمة إجمالي تكوين رأس المـال الثابت الحقيقي للقطـاع غير الحكومي** في الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقي إلى نحو 27.0% فـي النصف الأول من العـام 2025م، مقارنة بمسـاهمة بلغـت 17.5% فـي عـام 2016م، ويُعـدّ هـذا تحـولًا إسـتراتيجيًا فـي هيـكل الاقتصاد المحلـي. كمـا شـهدت الودائـع الزمنية والادخاريـة نموًا ملحوظًا، حيـث ارتفعت نسـبتها إلى الناتج المحلـي الإجمالـي مـن نحـو 68.3% فـي عـام 2016م إلـى حوالـي 92.5% فـي الربـع الثاني من العـام 2025م، وهـو مـا يعكس زيادة في معـدلات الادخار وتراكم رأس المـال المحلي، ويعزز هذا الارتفاع قدرة القطاع المصرفي على تمويل المشـاريع الكبرى، وتوفير السـيولة اللازمة للاسـتثمار، والـذي بـدوره يسـاهم فـي دعم مسـتهدفات التنميـة الاقتصادية وتنويـع مصادر الدخـل. ويعود هـذا النمـو الملحوظ إلى التسـريع في تنفيذ الإسـتراتيجيات الوطنية، والمشـاريع التنموية، بما في ذلك المشـاريع الكبرى، ضمن مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

كمـا أسـهمت الإصلاحـات التنظيميـة وتحسـين بيئـة الاسـتثمار فـي تعزيـز ثقـة المسـتثمرين المحلييـن والأجانـب، ممـا شـجع علـى التوسـع فـي الأعمـال واسـتمرار نمـو الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، والـذي يشـهد تطـورًا نوعيًـا.

إضافـةً إلـى ذلـك، سـاهمت السياسـات الحكوميـة فـي تحفيـز القطـاع الخـاص لقيـادة النمو الاقتصـادي، ممـا عزز من دوره وزاد من مسـاهمته في الناتج المحلي، كل هذه العوامل سـاعدت فـي ترسـيخ دور الاسـتثمار الخـاص بوصفـه محورًا أساسـيًا فـي تحقيق النمـو المسـتدام والتنويع الاقتصادي.

مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

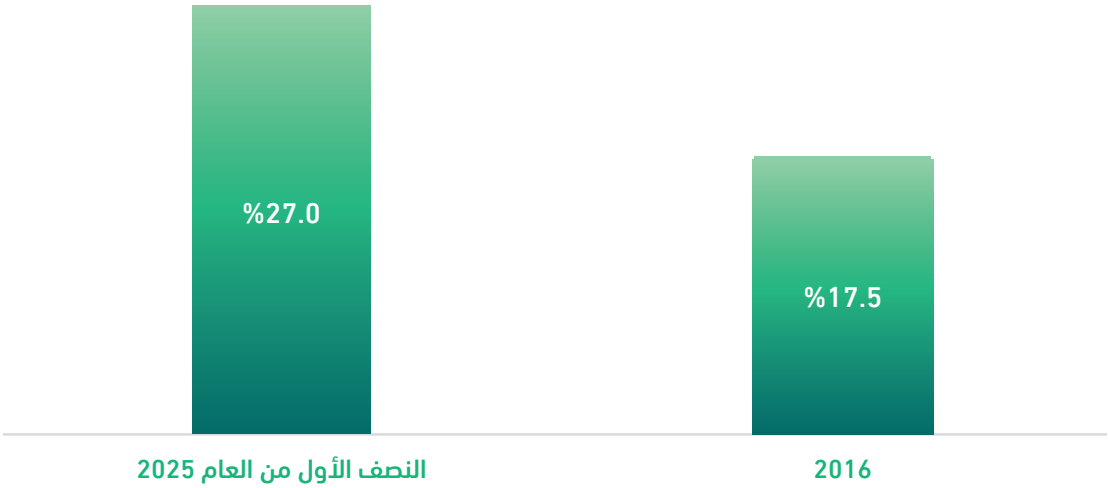

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ونتيجـة لجميـع التغيـرات الهيكليـة التي شـهدتها الأنشـطة غيـر النفطية فـي المملكة منـذ انطـلاق الرؤيـة وحتى يومنـا الحالي والتطـورات الإيجابية الملموسـة التي شـهدها الاقتصاد السـعودي فـي الأعـوام القليلـة الماضيـة؛ **حقـق الناتج المحلي للأنشـطة غير النفطيـة** تقدمًا اسـتثنائيًا فـي الفتـرة من العـام 2016م إلى العام 2024م حيث سـجّل نموًا بمعـدل 51%. وذلك علـى الرغـم من تراجع الأنشـطة النفطية بمعدل 9.7% خلال الفترة ذاتهـا. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالـي الحقيقـي معـدل 15.3% خلال الفترة من العام 2016م إلـى العام 2024م، مما يعكس نجـاح جهـود تنويع قاعدة الاقتصاد السـعودي ومسـاعي تقليـل الاعتمادية علـى البترول بوصفه محـركًا رئيسـيًا للنمـو الاقتصادي؛ حيث قادت الأنشـطة غير النفطية النمو الاقتصادي وسـاهمت فـي تقليل تأثيـر تقلبات أسـواق البترول على الاقتصـاد المحلي.

ب/ تقديرات المالية العامة في العام 2026م والمدى المتوسط

تواصـل حكومـة المملكة المُضي في تنفيذ إسـتراتيجياتها الرامية إلى دعـم التحول الاقتصادي وتعزيـز اسـتدامة الماليـة العامـة، بمـا ينسـجم مع المسـتهدفات التنموية الشـاملة، ممـا يعزز من مرونـة الاقتصـاد المحلـي ومتانتـه. وترتكـز السياسـات الماليـة علـى تنويع مصـادر الدخـل وتنمية الإيـرادات غيـر النفطيـة، مسـتفيدةً من متانـة المركـز المالي للدولة ومـا تتمتع به مـن احتياطيات ماليـة معتبرة ومسـتويات منخفضة من الديـن العام مقارنةً بالعديد مـن الاقتصادات الأخرى، مما بـدوره يُسـهم فـي تحقيق النمـو الاقتصـادي المسـتدام، ويُمّكن الحكومـة من التدخـل في حالة الأزمـات أو تلبية الاحتياجـات الطارئة.

وتسـتهدف السياسـة الماليـة تحقيـق التـوازن بيـن متطلبـات التنميـة ومحـددات الاسـتدامة الماليـة؛ عبـر اعتمـاد نهـج إنفاق مـرن ومعاكس للـدورة الاقتصادية، يتـم توجيهه نحـو القطاعات والمشـاريع ذات العوائـد الاقتصاديـة والاجتماعيـة المرتفعـة، إلى جانب تحسـين جـودة الخدمات المقدمـة للمواطنيـن وتطويـر منظومـة الدعـم والإعانـات الاجتماعية. كمـا تتيح المرونـة المالية للحكومة إمكانية ضبط وتيرة تنفيذ المشـاريع والبرامج تسـريعًا أو إبطاءً، بما يتناسـب مع التطورات الاقتصادية محليًـا ودوليًا.

وفـي هذا السـياق، تُشـير التقديرات إلى أن ميزانيـة العام 2026م ستُسـجّل **عجزًا** يقارب 3.3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، مع توقع اسـتمرار تسـجيل عجـز في الميزانيـة عند مسـتويات أقل علـى المـدى المتوسـط. ويُعـزى ذلـك إلى اسـتمرار تبني سياسـات الإنفـاق التوسـعي المعاكس للـدورة الاقتصاديـة، والإنفـاق الموجّـه نحـو البرامـج والمبـادرات التـي تسـتهدف تنويـع القاعدة الاقتصاديـة، وتحفيـز الاسـتثمار، وتسـريع وتيرة التحـول الاقتصادي بمـا يتوافق مع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، حيـث تركـز ميزانيـة 2026م علـى ترسـيخ قـوة المركـز المالـي للمملكـة والحفـاظ علـى مسـتويات مسـتدامة مـن الدين العـام واحتياطيـات مالية معتبـرة، بما يعـزز قدرة الحكومـة علـى الاسـتجابة للأزمات والظـروف الطارئة، ودعم مسـار النمو الاقتصادي المسـتدام.

مـن الجديـر بالذكـر أن عـام 2026م يشّـكل بدايـة المرحلـة الثالثـة من رؤيـة السـعودية 2030، والتـي تركـز علـى تكثيف جهود التنفيذ وتوسـيع فـرص النمو، إضافة إلى تسـريع وتيـرة الإنجاز بما يضمـن تحقيق أثـرًا مسـتدامًا لما بعد عـام 2030م.

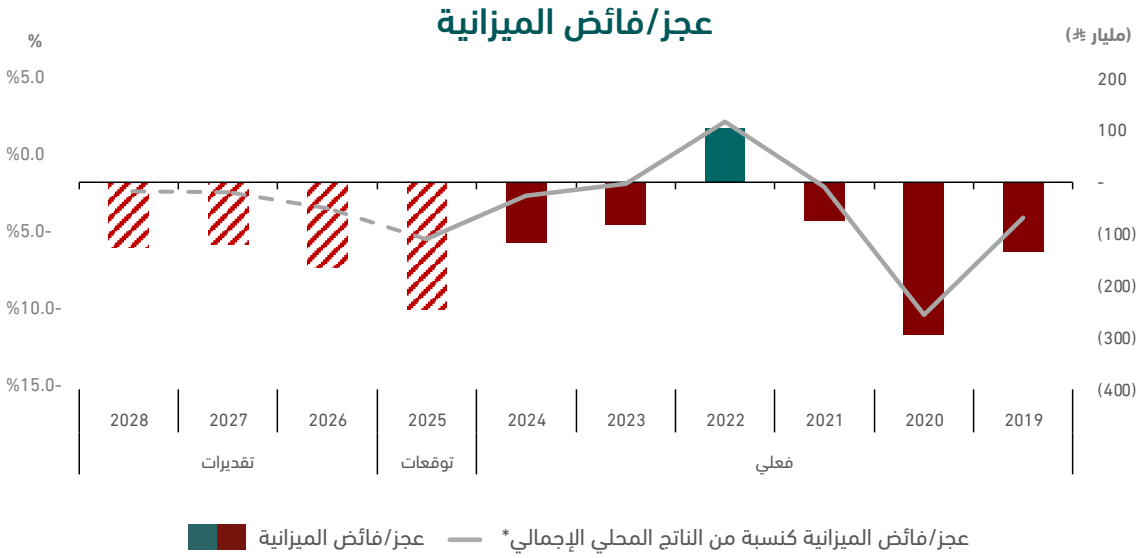

المصدر: وزارة المالية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

المالية العامة	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
إجمالي الإيرادات	1,259	1,184	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي النفقات	1,375	1,285	1,336	1,313	1,350	1,419
عجز /فائض الميزانية	116-	101-	245-	165-	120-	125-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%2.5-	%2.3-	%5.3-	%3.3-	%2.3-	%2.2-

المصدر: وزارة المالية

*الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م وفقًا للبيانات الفعلية المحدثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2025 - 2028م بحسب التوقعات المحدثة.

قُربت الأرقام الظاهرة في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

1. الإيرادات

فـي إطـار سـعي الحكومة فـي الحفاظ علـى المكتسـبات الماليـة والاقتصادية التـي تحققت خـلال الأعـوام السـابقة ضمـن رؤية السـعودية 2030؛ سـتواصل الحكومـة جهودها في اسـتمرار تنفيـذ المبـادرات والإصلاحـات الهيكليـة لتنويـع الاقتصـاد، مما يسـاهم فـي تعزيز أداء الأنشـطة الاقتصاديـة، وينعكـس إيجابًـا علـى الإيـرادات غير النفطية. إذ أسـهمت هـذه المبـادرات في تغير هيـكل الإيـرادات العامـة وتحقيـق نمـو تصاعـدي فـي حجـم الإيـرادات غيـر النفطية مـن إجمالي الإيـرادات حيـث بلغـت مـا نسـبته 40% فـي عـام 2024م مقارنـة بنحـو 27% في عـام 2015م؛ ممـا يضمن وجود مصدر مسـتقر ومسـتدام علـى المدى المتوسـط والطويل بعيدًا عـن التذبذب فـي أسـواق البتـرول. كمـا أسـهم تنويـع وتنمية الإيـرادات غيـر النفطية بشـكل هيكلي ومسـتمر فـي جعلهـا مصدرًا رئيسـيًا ومسـتدامًا لتمويـل النفقات فـي الميزانيـة، إذ ارتفعت نسـبة تغطيتها لإجمالـي النفقـات مـن 17% فـي عـام 2015م إلى نحو 37% فـي عام 2024م، كمـا عززت هذه المبـادرات مـن ارتفاع نسـبة الإيـرادات غير النفطية إلـى الناتج المحلي غير النفطي الاسـمي لتصل نسـبتها إلى حوالي 15% في عام 2024م مقارنة بنسـبة 9% في عام 2015م. وتهدف الحكومة إلـى مواصلـة تنفيـذ خطط التحـول الاقتصادي من خـلال دعم النمـو الاقتصادي لتعزيـز الإيرادات غيـر النفطيـة، ممـا يحقق إيرادات مسـتدامة ومسـتقرة علـى المدى المتوسـط والطويل.

وتُشير التوقعات الأولية إلى أن **إجمالي الإيرادات** في عام 2026م سيبلغ نحو 1,147 مليار ﷼، بارتفـاع نسـبته 5.2% عن المتوقع تحقيقـه بنهاية العام 2025م، ويعزى ذلـك للتوقعات الإيجابية فـي نمـو الأنشـطة الاقتصاديـة خـلال العـام 2026م. ومـن المقـدّر أن ينمـو **إجمالـي الإيرادات** ليصـل إلـى حوالي 1,294 مليار ﷼ في العـام 2028م مدعومًا بتوقعـات النمو الاقتصادي.

2. النفقات

فـي إطـار التـزام الحكومـة بنهـج مالي مرن ومتـوازن يُمكّـن من الاسـتجابة الفاعلـة للتطورات

الاقتصاديـة والماليـة المحليـة والعالمية، ومـن خلال القدرة علـى تعديل وتيرة الإنفـاق بما يخدم متطلبـات المرحلـة وفقًـا للأولويـات الوطنيـة، وبنـاءً علـى المكاسـب الاقتصاديـة والاجتماعيـة المتحققـة خـلال الأعـوام السـابقة نتيجة اسـتغلال فرص تسـريع تنفيـذ البرامج والمشـاريع وأخذًا بالاعتبـار مـا تتمتع به المالية العامـة من مرونة تُمكّنها من التكيف مـع المتغيرات؛ تعتزم الحكومة مواصلـة تحقيـق المسـتهدفات وتعزيـز الأداء الاقتصـادي، مـع المحافظـة على مركـز مالي متين داعـم للاسـتقرار والاسـتدامة الماليـة، حيث يُقـدّر أن تبلغ **النفقـات** في عـام 2026م نحو 1,313 مليـار ﷼ وصـولًا إلـى مـا يقـارب 1,419 مليـار ﷼ فـي العـام 2028م, كمـا تجـدر الإشـارة إلـى أن مسـتوى الإنفـاق فـي عـام 2026م أعلـى من المتوقـع لعام 2025م عنـد اسـتبعاد النفقات غير المتكررة لعـام 2025م.

كمـا تسـتهدف الحكومـة خـلال العـام المالـي القادم والمـدى المتوسـط مواصلة رفـع قدرة الماليـة العامـة علـى التكيـف مـع التحديـات والصدمـات الاقتصاديـة، مـع الاسـتمرار فـي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تدعم كفاءة واسـتدامة المالية العامة، دون التأثير على أولويات الإنفاق التنمـوي، كمـا تسـتكمل الحكومة تطويـر منظومة الدعم والإعانـات الاجتماعية لضمـان وصولها إلـى الفئـات المسـتحقة، إلى جانب العمـل على رفع جودة الخدمـات العامة وكفاءتها التشـغيلية، بمـا ينعكـس إيجابًـا علـى تجربة المسـتفيدين ويواكـب تطلعاتهم، كمـا تواصل الحكومـة جهودها في دعم القطاع الخاص وتمكينه، وتعزيز اسـتقطاب الاسـتثمارات النوعية، في سـبيل دعم النمو الاقتصـادي المسـتدام وتحقيق التنمية الشـاملة والمسـتدامة على مسـتوى المملكة.

3. التمويل والدين العام

تتمتـع المملكـة بوضـع مالـي متيـن، خاصـة مع وجـود حيز مالـي قـوي يتمثل فـي احتياطيات مالية معتبرة ومسـتويات دين مسـتدامة تسـهم في تحقيق النمو الاقتصادي المسـتدام، وتُمكّن الحكومـة مـن التدخل فـي حالة الأزمـات أو الاحتياجات الطارئـة، وتأمين الاحتياجـات التمويلية من مختلـف الأسـواق المحليـة والدولية بتكلفـة عادلة، وهو مـا يمنح المملكة مسـاحة مالية إضافية يمكـن اللجـوء إليها إذا ما اقتضـت الحاجة.

تعمـل وزارة الماليـة من خـلال المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطـة سـنوية للاقتراض وفـق إسـتراتيجية الدين متوسـطة المدى، والتي سـتركز على تغطيـة الاحتياجـات التمويلية للعام 2026م مـن الأسـواق العامـة والخاصة، مع الحفاظ على اسـتدامة الدين وتنويـع مصادر التمويل، والوصول إلى أسـواق الديـن العالميـة؛ لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمـن أطـر وأسـس مدروسـة لإدارة المخاطـر. وتراعـي هـذه الإستراتيجية مسـتهدفات رؤية السعودية 2030 فـي تعزيـز نمـو القطـاع المالي وتعميـق سـوق الدين المحلـي بشـكل كافٍ لاسـتيعاب إصدارات الديـن واسـتقرار أوضـاع السـيولة. علمًـا بأنه سـيتم نشـر تفاصيـل خطة الاقتـراض للعـام 2026م نهاية العـام الحالي.

الجدير بالذكر أن التطـورات الماليـة والاقتصادية انعكسـت إيجابًـا علـى التصنيـف الائتماني السـيادي للمملكـة؛ إذ فـي العـام 2025م أكـدت وكالـة التصنيـف الائتمانـي "فيتـش" تصنيـف المملكـة عنـد +A مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، وأكـدت وكالـة التصنيـف الائتمانـي "موديـز" تصنيـف المملكـة عنـد Aa3 مع نظرة مسـتقبلية مسـتقرة، كما رفعـت وكالة "سـتاندرد آند بورز" التصنيـف الائتمانـي للمملكـة إلى +A مع نظرة مسـتقبلية مسـتقرة، وذلك نتيجة اسـتمرار جهود الحكومـة نحـو تبني سياسـات مالية مؤثرة تدعم النمو الاقتصادي المسـتدام مـن خلال التخطيط طويـل المـدى والإصلاحـات الهيكليـة التي يتم تنفيذهـا لتعزيز قـدرة المالية العامة علـى التعامل مـع الصدمـات الخارجيـة، واسـتغلال المسـاحة الماليـة المتاحـة الناتجة عـن المركز المالـي القوي للحكومة.

خـلال العـام 2025م، تـم إتمـام تنفيـذ خطـة الاقتـراض السـنوية لعـام 2025م، كمـا بـادرت حكومـة المملكـة بشـكل اسـتباقي بتنفيذ عمليـات تمويلية إضافيـة من خلال التركيـز على قنوات الأسـواق المحليـة والخاصة لمواصلة دعم أولويـات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل والاسـتفادة مـن الفـرص المتاحـة في الأسـواق، كما تعتـزم الحكومة الاسـتمرار في عمليـات التمويل المحلية والدوليـة عبـر القنـوات العامـة والخاصة مـن خلال إصـدار السـندات والصكوك والقـروض بتكلفة عادلـة، إضافة إلـى التوسـع فـي عمليـات التمويـل الحكومي البديل عـن طريق تمويل المشـاريع

وتمويـل البنـى التحتيـة ووكالات ائتمان الصادرات خلال عام 2026م والمدى المتوسـط، ويشـهد الديـن العـام فـي المملكة توجهًـا واضحًا نحو الاسـتدامة والمرونة المالية، في ظل سياسـة مالية منضبطـة تديرهـا الحكومـة بكفـاءة ضمن مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030. ومـن المتوقع أن ترتفـع محفظـة الديـن بشـكل مـدروس بنهاية العـام المالي 2026م مـع ضمان اسـتدامتها، حيث يهـدف الاقتـراض إلـى المحافظة علـى النمو الاقتصـادي من خلال اتباع سياسـة مالية معاكسـة للدورة الاقتصادية، وضمان اسـتدامة المالية العامة، واسـتغلال فرص السـوق المتاحة، مما يعود بالنفـع علـى الاقتصاد علـى المديين المتوسـط والطويل.

ج/ أبرز مخاطر المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط

يُعـدّ رصـد وتحليل مخاطر الماليـة العامة عنصرًا أساسـيًا لتعزيز كفاءة التخطيـط المالي وتوجيه السياسـات بشـكل اسـتباقي لمواجهـة التحديـات المحتملـة، والحد مـن آثارها السـلبية بما يضمن مرونـة واسـتدامة المالية العامة.

وفـي هـذا الإطار، يشـهد الاقتصاد العالمي حالـةً من عدم اليقين خلال عـام 2026م والمدى المتوسـط؛ نتيجـة عـدد مـن المخاطـر، أبرزهـا: احتماليـة تصاعـد التوترات الجيوسياسـية، وتشـديد السياسـات الحمائيـة عبـر فـرض القيـود التجاريـة ورفـع التعرفـات الجمركيـة، وهـو مـا قـد يبطئ نمـو التجـارة العالميـة، ويضعـف الطلب علـى البتـرول، ويزيد من التقلبـات في الأسـواق. كما قد تتسـبب هـذه التطـورات فـي اضطراب سلاسـل الإمداد وارتفاع أسـعار السـلع الأساسـية عالميًا، إضافـةً إلى الضبابية بشـأن مسـار السياسـة النقدية الأمريكيـة، واحتمال تباطؤ وتيرة خفض أسـعار الفائـدة مقارنـةً بالتوقعـات؛ ممـا قد يرفـع تكاليف التمويل ويزيـد الضغوط على مسـتويات الدين العالمي.

ويُعـدّ الاقتصـاد المحلـي جـزءًا مـن المنظومـة الاقتصاديـة العالمية، ممـا يجعله عُرضـةً للتأثر بالتطـورات التـي يشـهدها الاقتصـاد العالمـي، وفـي مقدمتهـا الأثـر المحتمـل مـن تباطـؤ النمو فـي الاقتصـادات العالميـة الكبـرى وتصاعد التوتـرات الجيوسياسـية على ضعف الطلـب العالمي علـى البترول، وارتفاع تكاليف الشـحن والنقل. كما يشـكل تشـديد السياسـات الحمائيـة والتوترات التجاريـة تحديـات قد تؤدي إلى زيادة أسـعار السـلع الأساسـية وزيادة تكاليف الإنتـاج، كما قد يؤثر علـى تدفقـات التجـارة الخارجيـة وتزيـد من تقلبـات الصـادرات والواردات، وقد يسـهم فـي تباطؤ الاسـتثمار الخـاص، ومـن ثـم تراجع وتيرة نمو الأنشـطة غيـر النفطية، يضـاف إلى ذلـك حالة عدم اليقيـن بشـأن توجهات السياسـة النقدية العالمية، وبقاء أسـعار الفائدة مرتفعـة، وأثرها على زيادة تكلفـة التمويـل، الأمـر الـذي قـد يؤثـر علـى تدفقـات رؤوس الأمـوال وتباطـؤ الاسـتثمار الخاص والـذي يُعـدّ أحـد المحركات الرئيسـية لنمو الأنشـطة غيـر النفطية.

وعلـى الرغـم من المخاطـر والتحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي، فقد سـاهمت الإصلاحات الاقتصاديـة والماليـة الداعمـة للتنويـع الاقتصـادي فـي تعزيـز متانـة ومرونـة الاقتصـاد المحلي وتمكينـه مـن تجاوز التحديات، حيث عملت الحكومة ضمن إطار "رؤية السـعودية 2030" على تبني سلسـلة مـن المبـادرات الإسـتراتيجية النوعيـة لتحفيز الاسـتثمار المحلي والأجنبي شـملت إطلاق مبـادرة (اسـتثمر في السـعودية)، وتأسـيس مناطـق اقتصادية خاصـة تقدم الحوافز للمسـتثمرين، وإصـدار نظـام الاسـتثمار الأجنبي المُحَـدَّث، إضافةً إلى إصدار نظام السـجل التجـاري الجديد، حيث تسـهم هـذه المبـادرات فـي تعزيـز ثقـة المسـتثمرين وتوفير بيئـة أعمال مرنـة ومسـتقرة وتدعم اسـتمرارية الاسـتثمارات طويلـة الأجل، مما ينعكس إيجابًا على اسـتقرار الاقتصـاد، وتنويع القاعدة الاقتصاديـة، إلـى جانـب تعزيـز دور القطـاع الخـاص، وتحسّـن معـدلات التوظيف والتوطيـن، كما حافظـت الحكومـة علـى اسـتقرار معـدلات التضخـم عند مسـتويات مقبولـة نسـبيًا مقارنة بدول العالـم مـن خـلال تنفيذ عدد مـن المبادرات والسياسـات التي تـم اتخاذها لاحتواء ارتفاع الأسـعار.

وتواصـل الحكومـة تبنـي سياسـات مالية مدروسـة ومرنـة ترتكز علـى التخطيـط المالي طويل المـدى، مـن خلال اسـتمرار تنفيذ المشـاريع ذات الأولوية بما يحقق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، دون الارتبـاط بتقلبـات الـدورة الاقتصاديـة. إضافـةً إلـى التوسـع المدروس فـي الاقتراض وفـق إطـار إسـتراتيجية الديـن متوسـطة المـدى، من خـلال الموازنـة بين تكلفـة التمويـل والعائد الاقتصادي لدعم الاسـتثمار في المشـاريع التحولية، إلى جانب تبني النهج المتحفظ في التقديرات علـى المدى المتوسـط تحسـبًا لأي مخاطر قد تطـرأ على الاقتصاد المحلـي والعالمي؛ ويأتي هذا التوجـه مدعومًـا بخطـط مراجعـة دورية تضمـن التكيّف مع التغيـرات دون الإخلال بجـدوى الأداء أو الالتزامـات الاجتماعيـة. وفـي ظل هـذه المعطيـات، تبقى الماليـة العامة قادرة علـى مواجهة المخاطـر العالميـة والمحلية بفضـل متانة المركز المالـي والإصلاحات الهيكلية المُنفـذة، مما يتيح اسـتمرار الإنفـاق الإسـتراتيجي لدعـم التحـول الاقتصـادي وتحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

وفـي ضـوء التطـورات العالميـة والمحليـة المشـار إليهـا؛ تـم العمـل علـى عـدة سـيناريوهات للإيـرادات أخـذًا فـي الاعتبـار التحديـات التـي تواجـه الاقتصـاد العالمي ومخاطـر تصاعـد التوترات

الجيوسياسـية، إذ تسـاهم التقديـرات المسـتخدمة فـي تعزيز قـدرة الحكومة للتعامـل مع أي من هـذه السـيناريوهات وبناء مسـاحة ماليـة تتسـم بالمرونة.

سيناريوهات الإيرادات لميزانية عام 2026م

(مليار ﷼)

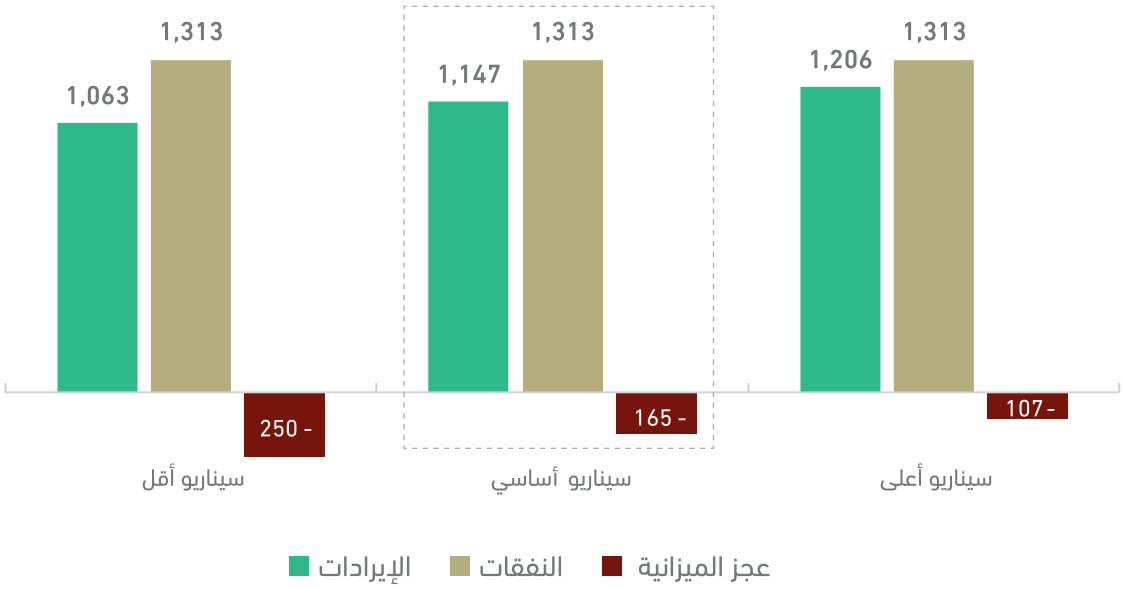

ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

ثانيًا

أهم الممكنات الاقتصادية والمشاريع

على المدى المتوسط

وزارة المالية
Ministry of Finance

ثانيًا : أهم الممكنات الاقتصادية والمشاريع على المدى المتوسط

الإنفاق التحولي والممكنات الاقتصادية لعام 2026م والمدى المتوسط

تمضي المملكة بخطى متسارعة نحو التنويع الاقتصادي وتنمية مختلف القطاعات، مدفوعة برؤية طموحة تستند إلى تخطيط مالي وإستراتيجي طويل المدى، يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة. وتؤكد ميزانية العام 2026م والمدى المتوسط أن الحكومة تواصل توجيه مواردها نحو الإنفاق التحولي الذي يضمن تطوير مختلف القطاعات، مع مراعاة دورها في المنظومة الاقتصادية، حيث تستمر المملكة في تعظيم الاستفادة من القطاعات التي تُعد محركًا رئيسًا للاقتصاد مثل الطاقة والتعدين ورفع مكانتها عالميًا، بالتزامن مع مضاعفة الجهود للتعزيز من مساهمة القطاعات التي لم تكن مستغلة قبل انطلاق الرؤية مثل السياحة، والترفيه، والثقافة، والرياضة، والتي أصبحت اليوم من أبرز الروافد المهمة للاقتصاد غير النفطي وساهمت في تعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، إلى جانب الاستثمار في القطاعات التأسيسية مثل الصناعة، والتقنية، والنقل والخدمات اللوجستية باعتبارها ركائز للنمو المستدام وداعمة للقطاعات الأخرى.

وانعكاسًا لهذه التوجهات الطموحة تمضي المملكة في تطوير واستمرار التحسين الهيكلي **للصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية** لزيادة مساهمتهما في الاقتصاد، وتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، من خلال تعظيم القيمة المتحققة من قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية. وتطوير البيئة التنظيمية والأساسية الجاذبة للاستثمارات في هذا القطاع، وفي **قطاع السياحة**، تواصل المملكة مسيرة التحول لتصبح وجهة سياحية عالمية رائدة، من خلال إبراز تراث المملكة في مجال الآثار، والثقافة، والفنون، وتسهيل دخول الزُوّار، وتنظيم فعاليات ومعارض دولية بارزة، بما يسهم في زيادة مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي، حيث حقق عدد السُيّاح في المملكة نموًا خلال الأعوام الماضية، بما يعكس نجاح الجهود المبذولة في تطوير القطاع السياحي وتوسيع نطاق الفعاليات والأنشطة المقدمة. وعلى جانب **قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية**، تسعى

المملكـة إلـى تعزيـز مكانتها كوجهـة إقليمية وعالمية رائدة فـي هذا القطاع الواعـد، وتطوير بيئة جاذبة للمطورين والشـركات المحلية والعالمية، بما يسـهم في توفير فرص نوعية للشـباب ودعم نمـو المحتـوى الإبداعـي والتقنـي وزيـادة مسـاهمة القطـاع فـي الناتج المحلـي الإجمالـي. كما تواصـل المملكـة جهودهـا في رفع مسـتوى جودة الحيـاة للمواطنين والمقيمين، مـن خلال تعزيز الأنشـطة الثقافيـة والترفيهيـة والرياضية وتطوير المرافق العامة وتحسـين البنيـة التحتية الرياضية.

كمـا تسـتمر الجهـود لتمكيـن الأسـر السـعودية مـن **تملك المسـاكن** مـن خلال توفيـر حلول سـكنية وتمويليـة متنوعـة، والرفـع من المعـروض العقاري في السـوق. ومن منطلـق رفع كفاءة تقديـم الخدمـات وتعزيـز دور القطـاع الخـاص بهـدف دعـم النمـو والتنويـع الاقتصـادي، تسـتمر الجهـود فـي خصخصـة بعض الأصـول والخدمـات والمـوارد الحكومية عبـر الإسـتراتيجية الوطنية للتخصيـص التـي تهـدف إلـى توسـيع دور القطـاع الخـاص فـي القطاعـات الحيويـة. **وعلى جانب سـوق العمـل**، تواصـل المملكـة تنفيـذ برامج نوعيـة لتطويـر المهـارات الوطنية وتوطيـن المهن وتحفيـز العمـل الحـر، بمـا يوفـر فرصًـا تنافسـية للمواطنين، ويزيـد معـدل المشـاركة الاقتصادية، ويرفـع المهـارات والإنتاجيـة ويحسـن كفاءة السـوق، حيث أسـهمت المبادرات فـي خفض معدل البطالـة الإجمالـي إلـى 3.2% وانخفضـت بطالـة السـعوديين إلـى 6.8% بنهايـة الربـع الثانـي من 2025م، بمـا يعكـس فعاليـة برامـج التوطين وتمكيـن الكفـاءات الوطنية.

كمـا تواصـل الحكومـة جهودهـا لتحسـين **بيئة الاسـتثمار** بما يعـزز جاذبية المملكة للشـركات الإقليميـة والعالميـة، مع تمكين الشـركات الوطنية للتوسـع محليًا وعالميًا، وتوفيـر حلول تمويلية للمشـاريع النوعيـة وتشـجيع الشـراكات بيـن القطاعيـن العـام والخـاص، حيـث حققـت تدفقـات الاسـتثمارات الأجنبيـة 22.2 مليـار ﷼ فـي الربـع الأول مـن عـام 2025م، محققـة معـدل نمـو 43.7% مقارنـة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق، وهو مـا يؤكد اسـتمرار جاذبية بيئـة الأعمال فـي المملكة للمسـتثمرين المحليين والدوليين. وللمحافظة على اسـتقرار ومتانة **القطاع المالي**، تعمـل مبـادرات برنامـج تطوير القطاع المالي على تعزيز دور الأسـواق المالية وتحويلها إلى سـوق عالميـة مـن خـلال توفير منتجـات مبتكرة تعـزز الادخار والاسـتثمار، كما أسـهمت الرقمنة في نمو قطـاع التقنية المالية وتيسـير الوصول إلى الخدمات وتسـريع عمليات الدفـع والتحويلات، بما يعزز الشـمول المالـي ويرفع كفـاءة القطاع.

ويشـهد **القطـاع الصحـي** اسـتمرار الإصلاحـات الهيكلية الشـاملة التـي تسـتهدف رفع جودة وكفـاءة الخدمـات الصحيـة وزيـادة التغطيـة الصحيـة لتشـمل جميـع الفئات، مسـتندةً إلـى برامج التحـول الصحـي ضمـن رؤيـة السـعودية 2030، التـي أولـت الصحـة اهتمامًا بالغًـا باعتبارهـا ركيزة أساسـية للتنمية، من خلال تحسـين جودة الخدمات، وتسـهيل الوصول إليها، وتعزيز كفاءة النظام الصحي. وعلى جانب **خدمة ضيوف الرحمن**، تسـتمر الجهود في تحسـين تجربة الحجاج والمعتمرين عبـر تطويـر البنيـة التحتية والخدمـات الرقميـة المتقدمة، حيث بلـغ إجمالي عـدد المعتمرين خلال الربـع الأول مـن عـام 2025م أكثـر مـن 15 مليـون معتمـر، بزيـادة 32% مقارنـة بالربـع الأول من العـام السـابق، كمـا ارتفـع عـدد المعتمرين من خـارج المملكـة منذ بدايـة العام حتى نهاية شـهر أغسـطس مـن العـام 2025م إلـى 10.5 مليـون معتمر بنسـبة زيـادة 1% مقارنة بالفتـرة المماثلة مـن العـام السـابق، ويُعزى ذلك إلـى الجهود المبذولة لتحسـين جودة الخدمـات لضيوف الرحمن، ممـا يعكـس ثمـرة مبادرات ومشـاريع رؤيـة السـعودية 2030 وبدعـم القيادة الرشـيدة – حفظها اللـه – بمـا يعزز البعـد الخدمي والرسـالة الدينية والإنسـانية للمملكة.

وتواصـل الحكومة جهودها لتحسـين جودة الخدمات الحكومية وتطوير بيئة ممارسـة الأعمال، وتعزيـز دور القطـاع غيـر الربحـي وتحويلـه إلـى قطـاع فاعـل فـي الاقتصـاد المحلـي والتنميـة المجتمعيـة، إلـى جانـب دعـم الأنشـطة الثقافيـة والترفيهية والرياضيـة. وتعكس هـذه التوجهات حـرص المملكـة فـي ميزانية العـام القادم 2026م والمدى المتوسـط على مواصلة مسـار التنويع الاقتصـادي وتنويـع مصادر الدخـل وتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنافسـية العالميـة، مع التأكيد علـى أن جميـع القطاعـات تسـير نحو تحقيـق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030. وتتـبنى الرؤية فـي كافـة إسـتراتيجياتها وخططهـا التنمويـة الارتقـاء بالقطاعـات من خـلال محاور هامـة لضمان اسـتدامة النمـو، وهـي توظيـف الابتـكار والتقنية، وترسـيخ الاسـتدامة، وتنمية القدرات البشـرية. كمـا تواصـل الحكومـة توجيـه المـوارد نحو القطاعـات ذات العائد الأعلـى في نمو الناتـج المحلي وتنويـع الاقتصـاد وخلـق الوظائـف وتعزيز ميـزان المدفوعات، بما يدعـم اسـتدامة المالية العامة ويحسـن جودة الحيـاة للمواطنيـن والمقيمين.

صندوق الاستثمارات العامة

يواصل صندوق الاستثمارات العامة بوصفه الذراع الاستثماري للمملكة، دعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنمية القطاعات الإستراتيجية، وبناء شراكات اقتصادية إستراتيجية بما يتكامل مع جهود تنويع الاقتصاد المحلي، ويسهم في تعزيز متانته واستدامته المالية على المدى الطويل. وفي إطار سعيه لتحقيق هذه الأهداف، تابع الصندوق تنمية أصوله واستثماراته، حيث بلغت الأصول تحت إدارة الصندوق حتى شهر يوليو من العام 2025م نحو 3.5 تريليون ﷼، مع تحقيق 7.2% إجمالي عائد للمساهمين على أساس سنوي منذ بدء برنامج تحقيق الرؤية عام 2017م وحتى نهاية عام 2024م.

وفي هذا الإطار، يواصل الصندوق استحداث الفرص الاستثمارية وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على المحتوى المحلي عبر الصندوق وشركات محفظته حوالي 400 مليار ﷼ خلال الفترة من عام 2020م حتى عام 2023م، كما ارتفعت في الفترة ذاتها نسبة المحتوى المحلي لدى الصندوق وشركاته من 47% إلى 53%. كذلك أطلق الصندوق العديد من البرامج والمبادرات الداعمة للقطاع الخاص، حيث عُقدت النسخة الثالثة من "منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص" في عام 2025م، والذي شهد توقيع أكثر من 140 اتفاقية ومذكرة تفاهم بلغت قيمتها 15 مليار ﷼.

كما أطلق الصندوق "برنامج تمويل المقاولين" بنهاية عام 2024م، ونتج عنه إطلاق سندات الكفالة التأمينية لأول مرة في المملكة والمنطقة، وذلك بالتعاون مع هيئة التأمين وقطاع التأمين السعودي، بهدف تمكين المقاولين المشاركين في مشاريع الشركات العقارية التابعة للصندوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عبر توفير ضمانات المشاريع من خلال قطاع التأمين. وقد شارك 480 مقاولًا محليًا، كما نما عدد المقاولين المشاركين في مشاريع شركات الصندوق بحلول نهاية عام 2024م بنحو 140%، وارتفعت نسبة العقود الممنوحة للمقاولين المحليين مع شركات الصندوق إلى 67% من إجمالي العقود الممنوحة بحلول نهاية عام 2024م، بنمو واضح مقارنة بعام 2021م، حيث بلغت نحو 37%.

وفـي إطـار اسـتهداف تنميـة القطاعـات الإسـتراتيجية، أعلن سـمو ولـي العهد -حفظـه الله- فـي عـام 2025م عـن إطلاق شـركة "هيومايـن" كريـادي عالمي في مجـال الـذكاء الاصطناعي، بهـدف تطويـر وإدارة حلـول وتقنيـات الـذكاء الاصطناعـي، والاسـتثمار فـي القطـاع. كمـا أطلق الصندوق شـركة "الواحة" أول مشـغّل بملكية سـعودية متخصص في مبيعات التجزئة بالأسـواق الحـرة. إضافـة إلـى ذلـك، أطلـق الصنـدوق "شـركة إكسـبو 2030 الريـاض"، والتي سـتعمل على بنـاء وتشـغيل مرافـق معـرض "إكسـبو 2030 الريـاض" الذي يُعـدّ الأول مـن نوعه فـي المملكة، واسـتثمار مرافقـه على المـدى الطويل.

علاوةً على ذلك، أعلن الصندوق اسـتحواذه على 30% من شـركة "مصدر" لمواد البناء، الرائدة محليًـا فـي تجـارة وتوزيع مواد البناء والتشـييد، وذلك بزيادة رأسـمال الشـركة واكتتـاب الصندوق فـي أسـهم جديـدة. ووقّـع الصنـدوق وشـركة "عِلم" رائـدة الحلـول الرقميـة، اتفاقية بيع وشـراء أسـهم تسـتحوذ بموجبهـا شـركة "عِلـم" علـى شـركة "ثقـة لخدمـات الأعمـال"، المتخصّصة في الحلـول التقنيـة الذكية لخدمـات الأعمال، في صفقة بلغت قيمتهـا 3.4 مليار ﷼. وأعلن الصندوق اكتمـال اسـتثماره فـي الشـركة السـعودية لإعـادة التأميـن "إعـادة"، بهـدف تمكيـن الشـركة من تطويـر قدراتهـا المحليـة لمواكبة الطلب المتسـارع فـي المملكة وتعزيز قطاع التأمين السـعودي.

وفـي هذا السـياق، يحظى صندوق الاسـتثمارات العامة بثقـة وكالات التصنيف الدولية؛ حيث رفعـت وكالـة موديـز للتصنيف الائتماني تصنيف الصندوق من A1 إلـى Aa3 في نوفمبر 2024م، فـي حيـن أكـدت وكالـة فيتـش تصنيفهـا للصندوق عنـد +A مـع نظرة مسـتقبلية مسـتقرة. كما أتـم الصنـدوق خـلال عـام 2025م تسـعير طرحه لسـندات بقيمـة 22.5 مليـار ﷼ (علـى إصدارين)، وصكـوك بقيمـة 4.7 مليـار ﷼، وتجاوزت نسـبة تغطيـة طرح السـندات 4 أضعاف قيمتهمـا، بينما تجـاوزت نسـبة تغطيـة طـرح الصكوك 6.5 أضعاف قيمتـه، بدعم من الطلب القـوي من مجموعة واسـعة من المسـتثمرين الدوليـين والإقليميين، بما يعكـس المتانة المالية للصنـدوق. إضافةً إلى ذلـك، فقـد حصـل الصنـدوق علـى أول تمويل بهيكليـة المرابحة بقيمـة 26.2 مليـار ﷼، بدعم من 20 مؤسسـة ماليـة دولية وإقليمية، وذلك في إطار إسـتراتيجيته التمويليـة لتنويع مصادر التمويل.

المشاريع الكبرى

فـي إطـار الجهود الوطنية لتحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، تواصل المملكة تنفيذ المشـاريع الكبرى والتي تشـكّل محركات رئيسـية لتنويع الاقتصاد وتعزيز جودة الحياة. وقد حققت هـذه المشـاريع إنجـازات بـارزة خـلال عـام 2025م، تمثلـت في شـراكات إسـتراتيجية واسـتثمارات واتفاقيـات أسـهمت فـي دعـم نمو المحتـوى المحلـي وتحفيـز الاسـتثمارات وتعزيـز دور القطاع الخـاص فـي اقتصـاد المملكة، والمسـاهمة فـي نمو القطاع السـياحي من خلال افتتـاح عدد من الفنـادق الفاخرة.

وعلـى صعيـد المشـاريع الكبـرى التابعـة لصنـدوق الاسـتثمارات العامـة، حققت مشـاريع مثل روشـن، والقديـة، والبحـر الأحمـر الدولية، والدرعيـة، إنجازات عـدّة في عام 2025م منها شـراكات إسـتراتيجية واسـتثمارات واتفاقيات أسـهمت بدعم نمو المحتوى المحلي والاسـتثمار في اقتصاد المملكة.

فعلى سـبيل المثال، أعلنت مجموعة **روشـن** وشـركة منتجات الألمنيوم "ألوبكو" عن شـراكة لتطويـر مصنـع ألمنيـوم مؤتمـت بقيمـة مليار ﷼ فـي الرياض، وذلـك لدعم توطيـن تصنيع أنظمة الأبـواب والنوافـذ وزيـادة القـدرة التصنيعيـة ودمـج التقنيـات المتقدمـة، وخلق الوظائـف وتعزيز سلاسـل الإمـداد لاقتصـاد المملكة. كما وقّعت روشـن صفقـات لدعم المحتـوى المحلي بقيمة 1.5 مليـار ﷼ فـي منتـدى صندوق الاسـتثمارات العامة والقطـاع الخاص، حيث سـتعزز الاتفاقيات والشـراكات الجديـدة مـع العديـد من الشـركات المشـتريات المحلية لمشـروعها الرائد في سـدرة ومختلـف مشـاريع المجموعـة. ومنـذ انطـلاق مجموعة روشـن، تم إطـلاق العديد من المشـاريع فـي قطاعـات متعـددة تشـمل التجزئـة والضيافـة والتجـاري والمرافـق الرياضيـة بالإضافـة إلـى المجمعـات السـكنية المتكاملـة، حيـث تم طـرح أكثر من 15 ألف وحدة سـكنية، منهـا ألفي وحدة خـلال النصـف الأول مـن عـام 2025م، وذلك في مجتمع سـدرة فـي الرياض ومجتمـع المنار في مكـة المكرمـة ومجتمع الدانة فـي مدينة الظهران. وتطور "مجموعة روشـن" وجهات ومجتمعات حيوية ومسـتدامة تعزّز الترابط بين الإنسـان والمكان من خلال عشـرة مشاريع متعدّدة الاستخدام

ومحفظـة عقاريـة بمسـاحة إجماليـة تبلغ مئتي مليون متر مربع، تشـمل أكثر مـن مليوني متر مربع مـن المسـاحات القابلـة للتأجيـر في قطـاع التجزئـة، ومليوني متر مربـع من المسـاحات المخصصة لفرص الاسـتثمارات التجارية.

ووقّعت **شـركة القدية للاسـتثمار** و"سـيكس فلاجز" اتفاقية لإدارة وتشـغيل منتزه سـيكس فلاجـز الترفيهـي فـي القديـة الـذي يمتـد علـى مسـاحة 320 ألف متـر مربـع، بما يضمـن تطبيق أعلـى المعاييـر العالميـة مـع اقتـراب موعـد افتتاحـه. كما تـم الإعلان عن شـراكة إسـتراتيجية مع كل مـن "مرسـيدس إي أم جـي" وفريق "مرسـيدس إي أم جي بتروناس" للفورمولا، بهدف إنشـاء "عالـم مرسـيدس إي أم جـي" الأول مـن نوعه، على مسـاحة 45 ألف متر مربع ومكوّن من تسـعة طوابـق، وسـيضم أكثـر من عشـرين معلمًـا وتجربـة فريدة فـي عالم السـيارات ورياضـة المحركات يقدمهـا لزوار مدينـة القدية.

كما أطلقت **شـركة البحر الأحمر الدولية** بالشـراكة مع "أوراكل" برنامجًا لتدريب خمسـة آلاف شـاب وشـابة سـعوديين علـى أحـدث تقنيات الحوسـبة السـحابية والضيافـة، من خـلال 19 دورة تدريبيـة لمـدة سـتة أشـهر ابتداءً من شـهر مارس إلى سـبتمبر من عـام 2025م. وأطلقت الشـركة المجموعـة الثانيـة مـن المسـاكن للتملـك في وجهـة البحر الأحمر للشـقق السـكنية بعـد الطلب القـوي، كمـا دشـنت جزيـرة "لاحـق" كأول جزيرة سـكنية خاصة ضمن وجهـة البحر الأحمر، وسـيتم افتتاحهـا وتشـغيلها بالكامـل بالطاقـة المتجددة بحلـول 2028م. وفي إطـار شـراكاتها الفندقية، سـتفتتح الشـركة منتجـع "نامـوس أمـالا" المؤلف من 110 غرف وعشـرين مسـكنًا فـي 2025م، متممـةً بذلـك المنتجـع الثامـن والأخيـر مـن المرحلـة الأولـى لأمـالا. كما أدخلـت الشـركة وقود الطيـران المسـتدام إلـى المملكـة لأول مرة فـي مطار البحر الأحمـر الدولي مما أسـهم في تقليل انبعاثات الرحـلات الجوية.

وبالنسـبة **لشـركة الدرعيـة**، ففـي النصـف الأول مـن عـام 2025م، بلـغ حجـم الاسـتثمارات الناتجـة عـن العقـود الموقعـة والمشـاريع 18.7 مليـار ﷼. وتواصل الشـركة تنفيذ بقية مشـاريعها وفـق الجـدول الزمنـي المخطـط، حيـث أعلنـت عـن عقود إنشـائية جديـدة بقيمـة 5.1 مليـار ﷼، تشـمل بنـاء دار الأوبـرا الملكيـة، والتـي تُعـد أول وأكبـر دار أوبرا فـي المملكة، إلى جانب مشـاريع

أخـرى قيـد التنفيـذ خلال العام. كما خُصص 5.7 مليار ﷼ لإنشـاء أرينا الدرعيـة وثلاث مباني مكتبية متعـددة الاسـتخدامات ومواقف سـيارات. إضافةً إلى ذلك، شـهدت الدرعيـة مطلع عام 2025م افتتـاح فنـدق "بـاب سـمحان" بالتزامـن مع بـدء أعمال البنـاء لعدد من الفنـادق العالميـة الأخرى، إلـى جانـب افتتـاح عدد من المحـلات التجارية والمطاعـم والمكاتب في منطقـة "زلال"، التي تُعد مشـروعًا متعدد الاسـتخدامات يضم مسـاحات مكتبية وتجارية ومرافق للضيافة. ويعمل صندوق الاسـتثمارات العامـة حاليًـا علـى تطويـر إسـتراتيجية الصنـدوق (2026-2030) والتـي سـتتضمن مسـتهدفات الصنـدوق إلى نهاية عـام 2030م.

بالإضافـة إلـى المشـاريع الكبـرى تحـت مظلـة صنـدوق الاسـتثمارات العامـة، تأتـي مشـاريع وبرامـج أخـرى مكمّلـة لها، من أبرزها "**تقاويـم الفعاليات**" التي تهدف إلى دعم القطاع السـياحي والثقافـي بالإضافـة الـى تحسـين جـودة الحيـاة في المملكـة، من خـلال توحيد الجهود وتنسـيق العمـل بيـن الجهـات الحكوميـة والخاصة، بحيث ارتفع عـدد الفعاليات في المدن مـن 181 فعالية كبـرى فـي عـام 2024م إلـى 250 فعاليـة فـي عـام 2025م، مسـجلًا نمـوًا بنسـبة 38% فـي الريـاض وجـدة والعـلا، دون تكاليـف إضافية علـى الميزانية العامـة للدولة.

وفي إطار مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030 لتحسـين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة البيئية، يجري تنفيذ عدة مشـاريع للتشـجير وإعادة التأهيل ضمن أكبر مبادرات التشـجير حيث تمثل"**مبادرة السـعودية الخضـراء**". منـذ إطلاقها في عـام 2021م، نقلة نوعية في مسـيرة المملكـة العربية السـعودية نحـو حمايـة البيئة واسـتعادة التوازن الطبيعي، حيـث حققت إنجازات ملموسـة تعكس التزامها الراسـخ بهذا المسـار، وتجسـد الجهود الوطنية الشـاملة لمكافحة التصحر، وتحسين جودة الهـواء، وتعزيـز المشـهد الحضـري في إنجـازات واضحة؛ فقد تـم حتى منتصف عـام 2025م زراعة أكثـر مـن 151 مليـون شـجرة في مختلـف مناطـق المملكة، إلـى جانب إعـادة تأهيل مـا يزيد عن 500 ألـف هكتار من الأراضـي المتدهورة.

أصبحـت مدينـة الريـاض نموذجًـا حيًـا لهـذا التحـول البيئـي الكبير، حيث بـرزت "**مبـادرة الرياض الخضـراء**" كإحـدى الركائـز الأساسـية التي أسـهمت بشـكل فاعـل في تحسـين جودة الحيـاة، من خـلال زراعـة أكثـر من 3.3 مليون شـجرة داخل النطاق العمراني للمدينة. وإلى جانب ذلك، شـهدت

الريـاض العديـد مـن المبـادرات الداعمة لأهداف التشـجير، مثل حديقة الملك سـلمان، والتي تضم أكثر من 70 ألف شـجرة، و"شـركة الدرعية" التي نفذت زراعة أكثر من 300 ألف شـجرة، و"مؤسسة المسـار الرياضـي" التـي أسـهمت في زراعة أكثـر من 5 آلاف شـجرة. وتُبرز هذه الإنجـازات مجتمعةً الـدور المحوري للمملكة في تعزيز الاسـتدامة البيئية وبناء مسـتقبل أكثر اخضـرارًا للأجيال القادمة.

وفـي هذا السـياق يأتي **مشـروع حديقة الملك سـلمان** بخطـى ثابتة ليكون أحد أبـرز المعالم الحضرية عالميًا، وركيزة أساسـية في تحسـين جودة الحياة من خلال توفير بيئة خضراء مسـتدامة. إذ شـهد المشـروع منذ انطلاقه حتى اليوم، تقدمًا ملموسًـا على أرض الواقع حيث تم اكتمال تنفيذ مركـز الـزُوّار، والبنيـة التحتيـة للمرحلـة الأولى، فيما تواصـل المكونـات الثقافية تطورهـا، مع قرب اكتمـال المجمـع الملكـي للفنون، وحديقـة الفنون. كما بـدأت أعمال تطوير الوجهات الاسـتثمارية التـي سـتوفر مسـاحات تجاريـة وترفيهيـة جديـدة، إذ تـم الانتهاء مـن أول منطقة اسـتثمارية على مسـاحة 290 ألـف متـر مربع، وطرح حزمتيـن إضافيتين بمسـاحات تبلـغ 110 آلاف و160 ألف متر مربـع. وفـي جانب التشـجير والإنتاج الزراعي، تـم إنتاج أكثر من مليوني بذرة في مشـتل الإنتاج. كل هـذه المنجـزات تتكامـل مع مبـادرات وطنية طموحـة مثل التحـول الحضري، والاسـتدامة، وتعزيز التنـوع الحيـوي، وتطويـر الوجهـات الاسـتثمارية، حيث أسـهمت هـذه المنجزات في خلـق أثر بيئي واقتصـادي ملمـوس من خلال جذب المسـتثمرين، وتعزيز الغطـاء النباتي.

وبينمـا يواصل المشـروع تقدمه، تتركز الجهود نحو تحقيق مسـتهدفات عـام 2026م والمدى المتوسـط، حيث يسـتهدف المشـروع الانتهاء مـن أعمال المجمـع الملكي للفنون وتشـغيل عدد مـن المرافـق فـي الحديقة مثـل جامع الحديقـة، والمناطق الاسـتثمارية الثلاث. كمـا يجري العمل علـى تطويـر منطقـة المشـجعين الخاصـة بـكأس العالـم 2034، إلـى جانـب المتحـف المجتمعي وتجـارب عالميـة متكاملـة للـزوار. ويسـتهدف المشـروع خـلال هـذه المرحلـة رفـع الأثـر النوعـي والكمّـي، مـن خـلال مواءمـة الجهـود مـع مبـادرات مثـل السـعودية الخضـراء، وتمكيـن المـرأة، واسـتقطاب الفعاليـات العالمية، والتوسـع الاسـتثماري.

ويتوقـع أن تسـهم هـذه المرحلـة فـي تحقيـق عوائـد متعـددة، تشـمل زيـادة الإيـرادات مـن الاسـتثمارات، وتحفيـز السـياحة، ورفع التوظيف المحلي، إلى جانب ترسـيخ الهويـة الثقافية وتعزيز

الوعـي البيئـي، وذلـك فـي إطـار زمني يمتـد من عـام 2026م حتى عـام 2030م، وبشـراكات مع جهـات حكوميـة وخاصـة، مـن أبرزهـا وزارة الثقافـة، ووزارة البيئة والميـاه والزراعـة، وأمانة منطقة الريـاض، ومؤسسـة الملك سـلمان غيـر الربحية، والقطـاع الخاص.

يُعـدّ برنامـج المعالـم التفاعليـة "**الريـاض آرت**" أحـد أكبـر برامـج الفنـون العامـة فـي العالـم والمبـادرات الطموحـة لتعزيـز الهويـة الثقافيـة للمدينـة وتمكيـن الاقتصـاد الإبداعـي. وأحـد أبـرز المشـاريع الثقافيـة فـي العاصمـة، ويهـدف إلـى تحويـل مدينـة الرياض إلـى معرض فنـي مفتوح يمـزج بيـن الأصالـة والمعاصـرة، وإثـراء الحيـاة الثقافية فـي المجتمـع، وتحفيز الاقتصـاد الإبداعي عبـر نشـر أعمـال فنية فـي المسـاحات العامة والأحيـاء السـكنية والمواقع الحضرية، ويسـعى إلى تعزيـز التجربـة البصرية لسـكان مدينة الرياض وزوّارها، من خلال ترسـيخ مكانـة الرياض كمعرض فني نابـض بالحيـاة وإثـراء المسـاحات العامة بأعمـال إبداعية تعكس التنـوع الثقافي والفنـي للمملكة.

ومنـذ انطـلاق البرنامـج، تـم تنفيـذ 404 عمل فني حتى شـهر يونيـو من العـام 2025م، حيث تشـكّل مـا يعـادل 61% من إجمالي الأعمال المسـتهدفة. ويشـمل البرنامج فعاليات سـنوية مثل احتفـال "نـور الريـاض"، الذي قـدم 366 عملًا فنيًا، والذي أسـهم في ترسـيخ حضـور المملكة في المشـهد الفنـي العالمـي مـن خلال دعم الفنـون الإبداعية المعاصـرة، كما أسـهم" ملتقى طويق للنحـت" فـي إثراء المشـهد الفني المحلي عبـر تمكين النحاتيـن العالميين والسـعوديين من تطوير مهاراتهـم، وقـد أنتـج الملتقى حتـى الآن 130 منحوتة، إلى جانـب ترك أثر بصري دائـم يُعزز الهوية الجمالية للمدينة.

كمـا يضـم برنامـج الرياض آرت حوالـي 704 منحوتة فنية قيد التنفيـذ أو التركيب، منها 4 أعمال جديـدة فـي الميادين العامـة، إلى جانب أعمال تركيبيـة وعرض أعمال لفنانيـن عالميين في مواقع بـارزة مثـل محطـات قطـار الرياض ومركز الملك عبـد العزيز التاريخـي. كما عزز البرنامـج التواصل مع المجتمـع مـن خـلال تنظيم أكثر مـن 6,240 نشـاطًا وورش عمل، وعقد 25 جلسـة حوارية مع كبار الفنانيـن، وتسـجيل 16 رقمًـا قياسـيًا عالميًـا فـي موسـوعة غينيـس، مما يعكـس تأثيـره الثقافي والاجتماعـي والاقتصادي الكبير.

ويُمثـل **مشـروع المسـار الرياضي** أحد المشـاريع الكبـرى النوعيـة والتحولية التي تنسـجم مع أهـداف رؤيـة السـعودية 2030، ويُعـدّ أكبر متنـزه طولي في العالـم بطول يتجـاوز 135 كيلومترًا، مسـتهدفًا تعزيـز جـودة الحياة في مدينة الريـاض عبر توفير بيئة رياضية وصحية مسـتدامة ومحفّزة علـى ممارسـة الرياضة في محيط زاخـر بالفعاليات والأنشـطة الرياضية والترفيهيـة والثقافية.

وتكمـن رؤيـة المشـروع في إنشـاء نهضـة حضريـة مبتكرة ومسـتدامة لتكـون الشـريان البيئي الـذي يربـط مدينـة الرياض ويُمكّن الأفراد من ممارسـة مختلف الأنشـطة الرياضيـة والتمتع بتجربة مجتمعيـة متميـزة، فيمـا ترتكـز إسـتراتيجية المشـروع على خمـس ركائز رئيسـية: التميز فـي تنفيذ الأعمـال الإنشـائية، والاسـتدامة المالية، وتمكين نمط حياة صحي ورياضـي، والريادة في الحوكمة البيئيـة والمجتمعيـة والمؤسسـية، إلى جانب تقديـم تجربة مجتمعية اسـتثنائية.

ومـن أبـرز مـا تحقق في المشـروع هو افتتـاح الجزء الأول من المسـار الرياضي مشـكلًا 83 كم ويشـمل عـدد مـن الوجهـات الحيوية التي تسـاهم فـي تعزيز جودة الحيـاة الصحية لسـكان مدينة الريـاض ومـن أبرزها وجهـة وادي حنيفـة والبروميند وبرج الفنـون والمرحلة الأولى لمنتـزه الرمال، كمـا تم اسـتقبال حوالي مليونـي زائر وإقامة أكثر من 8 فعاليات متنوعـة تغطي المجالات الصحية والاجتماعية والرياضية. ومن أهم الإنجازات الرئيسـية للمشـروع تأسـيس صناديق استثمارية عقارية بقيمـة تتجـاوز 5.5 مليـار ﷼ لتطويـر أبـراج ومناطـق حيويـة وبناء مجموعـة متنوعة من المنشـآت السـكنية والمكتبية والتجارية والترفيهية. وحصل المخطط الرئيسـي للمسـار الرياضي على شـهادة Active Score Community ليصنـف المشـروع الأول فـي العالم لتعزيز التنقل المسـتدام بأعلى مسـتوى اعتماد. كما تبلغ نسـبة الإنجاز الكلي للمشـروع 44.2% ونسـب الإنجاز لمناطق المشروع علـى النحـو التالـي: منطقـة الفنـون 96.8% ومنتـزه الرمـال الرياضي بنسـبة 100% ونفـق طريق الملـك عبـد العزيـز 25.4% ونفـق طريـق أبوبكـر بنسـبة 11.6% واسـتكمال عمليـات الحفـر فـي منطقـة الوادي الحضـري بإجمالي نسـبة إنجاز 15.2%.

ويسـعى مشـروع المسـار الرياضـي إلى تحقيق مسـتهدفات طموحـة عبر توفيـر مرافق رياضية متكاملة ومتاحة للجميع، وتعزيز حضوره كمحفّز أساسـي لتبنّي أسـلوب حياة نشـط وصحي ليكون

المسـار الرياضـي جـزءًا أصيـلًا من حياتهم اليوميـة، ووجهة ملهمـة ترتقي بجودة الحيـاة في مدينة الريـاض. ويأتـي ذلـك ضمـن منظومـة تكامليـة مـن الشـراكات الإسـتراتيجية، بمشـاركة عـدد من الجهـات الحكوميـة والخاصة، الداعمة لتحقيق مسـتهدفات المشـروع الشـاملة.

وضمـن جهـود تطويـر مدينـة الريـاض تـم إطـلاق **برنامـج تطويـر محـاور الطـرق الدائريـة والرئيسـة فـي مدينة الرياض**، والذي يهدف إلى تطوير شـبكة الطرق الرئيسـة فـي العاصمة عبر إنشـاء طـرق جديـدة، ورفـع كفاءة القائـم منها وربطها بشـكل متكامل، بمـا يعزز انسـيابية الحركة المروريـة ويلبّـي احتياجـات التنقّل الحالي والمسـتقبلي. ويسـعى البرنامج لمواكبة النمو السـكاني المتسـارع والمشـاريع النوعيـة الكبـرى، وتوجيـه التنمية العمرانية، فضلًا عن تحسـين جـودة الحياة وتعزيـز مكانـة الريـاض بوصفها وجهة عالمية للسـياحة والاسـتثمار. كما يهدف البرنامـج إلى تنفيذ وتطويـر مـا يزيد على 500 كيلومتر من شـبكة الطرق، مما يسـهم في تقليـص زمن الرحلات ورفع متوسـط سـرعة السـير وتعزيز الترابط بيـن مختلف أحيـاء المدينة.

كمـا قـد بـدأت أعمال تنفيذ 12 مشـروعًا، تتجـاوز قيمتها 20 مليار ﷼، ومـن المتوقع أن تحقق هـذه المشـاريع الجـاري تنفيذهـا عوائـدًا اقتصاديـة تدفـع عجلـة التنميـة وتحقـق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، وتتضمـن مشـاريع مثـل مشـروع طريـق الدائـري الجنوبـي الثانـي بطـول 56 كيلومتـرًا، ومشـروع إنشـاء جسـرين موازييـن للجسـر المعلّـق، وتطوير الجـزء الغربـي من محور طريـق الثمامـة، إضافـةً إلـى امتـداد طريـق الطائـف في حـي لبن حتـى مشـروع القديـة، وتطوير طريـق ديـراب بطول 9 كيلومترات، ومن ضمن مسـتهدفات البرنامج على المدى المتوسـط، تنفيذ الطريـق الدائـري الشـرقي الثاني، واسـتكمال تطوير الجزء الأوسـط من طريق الأميـر تركي بن عبد العزيـز الأول، وتوسـعة طريـق جـدة، وطريـق العروبة. تتكامـل هذه المشـاريع لتعزيز البنيـة التحتية وتسـهيل الوصول إلى المناطق التي تشـهد تنفيذ المشـاريع الكبرى، بما في ذلك إكسـبو 2030، ومطـار الملك سـلمان الدولـي، ومشـروع القدية، ومشـاريع روشـن، وكأس العالم 2034.

صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة

مكمّـلًا لـدور الميزانية العامـة للدولة في تحفيز النمو الاقتصادي وتنويـع مصادر الدخل، يؤدي **صنـدوق التنمية الوطني وصناديقـه وبنوكه التابعة** دورًا محوريًا في تمويل المشـاريع التنموية ودعـم القطاعـات الإنتاجيـة والخدميـة ذات الأولويـة، عبـر رفع كفـاءة التمويل وتعظيـم أثره في الاقتصـاد، بمـا يعـزز اسـتدامة النمـو ويسـاهم فـي تحقيق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030. ومنـذ تأسيسـه عـام 2017م كمظلـة لأكثـر مـن 12 صندوق وبنـك تنموي، عمـل الصندوق على توحيـد الجهـود وتحسـين كفـاءة الإنفـاق وتعزيز الشـراكات مـع القطاع الخـاص لاسـتثمار الفرص الواعـدة في القطاعـات الحيوية.

وفـي إطـار دعـم وتطوير القطـاع الزراعي في المملكة، أسـهم **صندوق التنميـة الزراعية** في تمكيـن المنظومـة الزراعية من تحقيـق قفزات نوعية منذ انطلاقة رؤية السـعودية 2030، بتقديم حلـول تمويليـة متكاملـة ومبـادرات نوعية تهـدف إلى تعزيـز الأمن الغذائـي، وتنميـة المجتمعات الريفيـة، واسـتدامة المـوارد الطبيعية. وخلال الفتـرة من عام 2016م حتى منتصـف عام 2025م، وافـق الصنـدوق على قـروض تمويلية تجـاوزت قيمتها 35.4 مليـار ﷼، فيما بلـغ إجمالي القروض المصروفـة خـلال هـذه الفتـرة أكثـر مـن 23.9 مليـار ﷼. ويسـعى الصنـدوق فـي ظـل توجهاتـه الإسـتراتيجية لعـام 2025م وعـام 2026م إلـى ضمان تحقيق الأمـن التنموي والغذائـي والتنمية الريفيـة مـن خـلال المسـاهمة فـي رفع نسـبة الاكتفاء الذاتـي في عدد مـن القطاعـات الانتاجية المسـاهمة فـي تحقيـق الأمـن الغذائـي ودعم تمويـل التقنيات الحديثة التي تسـاهم في ترشـيد اسـتهلاك المياه وتحسـين الإنتـاج الزراعي ورفع مسـاهمة الصندوق في الناتـج المحلي الإجمالي وخلـق الوظائف.

أمـا علـى جانـب الدعـم للمشـاريع الجديـدة فـي قطاعـات الصناعـة، والطاقـة، والتعديـن، والخدمـات اللوجسـتية، فقـد اسـتمر **صنـدوق التنميـة الصناعية السـعودي** في تقديـم الدعم محققـا بذلـك دوره كممكنًا ماليًا لتحول المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجسـتية عالمية، وقـد تجـاوزت قيمـة القـروض المعتمدة 88 مليار ﷼ منـذ عام 2016م وحتى نهايـة النصف الأول

مـن عـام 2025م، وبلـغ حجم اسـتثمارات تلك المشـاريع خلال هـذه الفترة أكثر مـن 352 مليار ﷼. وسـاهم الصنـدوق في إنشـاء وتطويـر برامج نوعية فـي أكاديمية الصندوق الصناعـي، التي دربت نحـو 12 ألـف متـدرب ومتدربـة، مـن خلال أكثر مـن 280 برنامجًـا تدريبيًا منذ تأسيسـها فـي العام 2019م. وتركـز توجهـات الصنـدوق في عـام 2026م على تعزيز النمو الصناعـي المحلي، من خلال رفـع نسـبة المحتـوى المحلـي، وتمكين الوصول إلى الأسـواق، ودعـم الحلول التمويليـة للتقنيات الصناعيـة، وزيـادة الطاقـة الاسـتيعابية، إلى جانـب خلق قنـوات نوعية لحشـد رؤوس الأموال من القطـاع الخـاص لتحفيز الاسـتثمار في القطـاع الصناعي.

وفـي مجـال الإسـهام فـي تمويـل التعـاون الإنمائـي للمملكـة، فـإن **الصندوق السـعودي للتنميـة** يـؤدي دورًا مهمًـا فـي تعزيـز العلاقـات الدوليـة للمملكة بتقديـم قـروض تنموية ومنح يديرهـا نيابـةً عـن حكومـة المملكـة لعـدد من الـدول الشـقيقة والصديقـة والمنظمـات الدولية، حيـث قـدم الصنـدوق سـتة قـروض تنمويـة في النصـف الأول مـن عـام 2025م بقيمـة إجمالية تجـاوزت 773 مليـون ﷼، وبلـغ إجمالـي مـا تـم صرفه خلال نفـس الفترة علـى المشـاريع التنموية القائمـة مبالـغ تجـاوزت 2.5 مليـار ﷼. وتعمـل إسـتراتيجية الصنـدوق علـى رفـع نسـبة مسـاهمة المحتـوى المحلـي مـن خلال توفير فـرص للقطاع الخاص للمشـاركة في تنفيذ المشـاريع الخارجية التـي يسـهم فـي تمويلها حيث بلغت قيمـة العقود التي تم توقيعها خـلال النصف الأول من عام 2025م مع شـركات القطاع الخاص السـعودي لتنفيذ تلك المشـاريع ما يتجاوز مبلغ 2.7 مليار ﷼، أي مـا نسـبته 81% مـن إجمالـي مبالـغ العقود التـي وقعها الصنـدوق في الفتـرة ذاتها.

ويـؤدي **صندوق التنميـة العقارية** دورًا رياديًا في دعم وتمكين مسـتفيديه في برنامج الدعم السـكني إذ سـجّل الصنـدوق خـلال الفترة من يونيـو 2017م حتـى نهاية النصـف الأول من العام 2025م، اسـتفادة نحـو 841 ألـف مسـتفيد مـن برامج الدعم السـكني، بحجم تمويـل يتجاوز 590 مليار ﷼. كما أودع في حسـابات مسـتفيدي برنامج الدعم السـكني نحو 6.2 مليار ﷼ بهدف دعم وتحسـين قدرتهـم علـى التملـك. ويواصـل الصنـدوق جهـوده فـي دعم الأسـر المسـتحقة ضمن برنامـج "الانتفـاع المنتهـي بالتملك"، حيـث تجاوز إجمالي المسـتفيدين من البرنامـج، منذ انطلاقه فـي يوليـو 2022م، عدد 38,530 مسـتفيدًا حتى نهاية النصف الأول من العام 2025م. ويسـعى

الصنـدوق إلـى زيـادة المعروض العقاري فـي مختلف مناطـق المملكة من خلال برنامـج "تطوير"، الـذي يُعـدّ الممكّـن والداعـم لقطاع التطويـر العقاري؛ حيث قـدّم دعمًا لنحو أربعين شـركة تعمل فـي قطاعـي التطويـر والتمويـل العقاري، لإنشـاء أكثر من أربعة آلاف وحدة سـكنية ضمن سـتين مشـروعًا سـكنيًا، بهـدف تعزيـز وتحقيـق التوازن في السـوق، بما يمكّـن مسـتفيدي برنامج الدعم السـكني من التملـك بجودة عالية وأسـعار عادلة.

ولتمكيـن ودعـم الكـوادر الوطنية في سـوق العمل، يشـهد **صندوق تنمية الموارد البشـرية** خـلال الفتـرة الزمنيـة الممتـدة من عام 2016م وحتـى النصف الأول من عـام 2025م نقلة نوعية وتحـولات جذرية وإسـتراتيجية على مسـتوى توجهات الصندوق والبرامـج والمنتجات التي يقدمها للمواطنيـن والمواطنـات فـي مجـالات التدريـب والتمكيـن والإرشـاد، حيـث تـم إطـلاق عدد من البرامـج والمنتجـات الجديـدة لمواكبة التحول الذي يشـهده سـوق العمل السـعودي، بما يتوافق مـع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030. وأسـهمت هـذه التطـورات فـي خدمـة أكثر مـن 19.9 مليون مسـتفيد ومسـتفيدة فـي برامج الصنـدوق المتنوعة. كما بلـغ إجمالي مصروفـات الدعم المالي لبرامـج الصندوق النوعية خلال هذه الفترة نحـو 78.7 مليـار ﷼. ويستهدف الصندوق في عـام 2026م، الاسـتمرار فـي تحقيق مسـتهدفاته والقيام بمهامه ومسـؤولياته علـى أكمل وجه، وذلك بدعـم تنميـة رأس المـال البشـري بما يتواءم مع الأهداف الإسـتراتيجية لرؤية السـعودية 2030.

وللارتقـاء بصناعـة الفعاليـات فـي المملكـة، يعمـل **صنـدوق الفعاليـات الاسـتثماري** على تطويـر منشـآت متخصصـة تدعم قطاعـات الرياضـة والثقافـة والسـياحة والترفيه، وتشـمل مراكز رياضيـة وصـالات متعـددة الاسـتخدام وملاعـب مغلقـة، حيث شـرع الصندوق منذ عـام 2025م فـي اسـتكمال الخطـط التنفيذيـة والتصاميـم وتخصيـص الأراضـي اللازمـة، تمهيدًا لتسـليم أولى هذه المنشـآت وافتتاحها في القريب العاجل. كما أسـس الصندوق شـراكات إسـتراتيجية عدة مع كبرى الشـركات العالمية المتخصصة في تشـغيل مرافق الفعاليات، بما يسـهم في ضمان جاهزية المملكـة لاسـتضافة الفعاليات الكبرى واسـتقطاب السُـيّاح المحلييـن والدوليين.

وفـي ذات السـياق، يبـرز **صندوق التنمية السـياحي** بـدوره الحيـوي كمُمكن وطنـي للقطاع السـياحي، حيـث دعـم الصنـدوق أكثر مـن 2,400 مشـروع منذ تأسيسـه في عـام 2020م وحتى النصـف الأول مـن عـام 2025م، وتبلـغ قيمـة هذه المشـاريع حوالـي 33.6 مليار ﷼. ويسـتهدف الصنـدوق فـي عـام 2026م الوصول إلى تعزيز التزامه بدعم جميع وجهـات المملكة بتفعيل برامج تمكيـن السـياحة عـن طريـق شـراكات مع البنـوك التجاريـة وشـركات التمويـل وشـركات التقنيات الماليـة، بالإضافـة إلـى منتجات الصنـدوق المتنوعـة لتُلبي احتياجـات المسـتثمرين وروّاد الأعمال. ويقـدم مركـز نمـو السـياحة عدة برامج ومسـرعات حيث اسـتفاد منهـا حتى اليوم أكثر من تسـعة آلاف رائـد ورائـدة أعمـال ليُعـزّز قدراتهم ويفتـح أمامهم آفاقًا جديـدة للنمو.

وفـي ميدان الثقافة والإبـداع، ورفع القيمة الاقتصادية للقطاع الثقافي في المملكة، أسـهم **صنـدوق التنميـة الثقافي** فـي تحفيز نمو القطـاع الثقافي بدعم أكثـر من 137 مشـروعًا ثقافيًا منـذ تأسيسـه فـي عـام 2021م حتى النصـف الأول من عـام 2025م، بإجمالي بلـغ أكثر من 461 مليـون ﷼ يُقـدَّر أن تُسـهم فـي إضافـة مـا يزيـد عـن 1.4 مليـار ﷼ إلـى الناتـج المحلـي الإجمالي، واسـتحداث أكثـر مـن 4,900 وظيفـة. ويسـتهدف الصنـدوق مواصلـة دعـم المشـاريع الثقافيـة، وتقديـم حلـول مالية مبتكرة تعزز اسـتدامة الأثـر الاقتصادي والاجتماعي للقطـاع الثقافي؛ ليكون الصنـدوق مركـز التميـز والتمكيـن المالي فـي القطـاع الثقافي الوطنـي، ودورٌ فاعل فـي تحقيق مسـتهدفات الإسـتراتيجية الوطنيـة للثقافة ورؤية السـعودية 2030.

أمـا علـى صعيد البنيـة التحتية، فقد بلغ إجمالي الالتزامات المباشـرة **لصنـدوق البنية التحتية الوطنـي** منـذ تأسيسـه فـي عـام 2022م وحتـى النصف الأول مـن عـام 2025م ما يعـادل 8.6 مليـار ﷼، صُـرف منهـا 6.3 مليـار ﷼ لعـدد مـن المشـاريع الحيوية، وقد سـاهمت هـذه الصفقات فـي توفيـر حلـول تمويلية مبتكرة لعددٍ من المشـاريع الحيوية في القطاعـات الواعدة، حيث بلغت القيمـة الإجماليـة لهذه المشـاريع 46.4 مليار ﷼.

وفـي إطـار تعزيـز الشـراكات الإسـتراتيجية، أبـرم الصنـدوق عددًا مـن الاتفاقيـات بهدف جذب الاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة أبرزهـا اتفاقيـة الالتزام مع البنك الآسـيوي للاسـتثمار فـي البنية التحتيـة، لتطويـر اثنيـن مـن أهـم مرافـق تحليـة الميـاه في المملكـة بقيمـة 2.4 مليـار ﷼. وضمن

توجهاتـه المسـتقبلية، يعتـزم الصندوق إطـلاق برنامجًا لتمويل مشـاريع البنية التحتيـة الاجتماعية، بهـدف زيـادة مشـاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتحسـين مسـتوى الخدمـات المقدمة.

وفـي إطـار تمكيـن الصـادرات السـعودية غيـر النفطيـة وتعزيـز تنافسـيتها عالميًـا ، لعـب **بنك التصديـر والاسـتيراد السـعودي** دورًا محوريًا في تمكيـن المصدّرين المحليين، حيـث بلغت قيمة التسـهيلات الائتمانيـة (التمويلية والتأمينيـة) المقدمة منذ انطلاق أعماله فـي عام 2020م حتى النصـف الأول مـن عـام 2025م نحـو 91.5 مليـار ﷼، كمـا بلغـت قيمـة العمليات المنفـذة خلال النصـف الأول مـن عـام 2025م نحـو 23.6 مليـار ﷼، تمكينًا للصادرات السـعودية مـن النفاذ إلى أكثـر مـن 150 سـوقًا حول العالم. وواصل البنك توسـيع أعمالـه محققًا تصنيفًـا ائتمانيًا بدرجة +A مـن وكالة فيتش مع نظرة مسـتقبلية مسـتقرة. كمـا يعتزم البنك في عام 2026م توسـيع نطاق تسـهيلاته التمويليـة وتغطياتـه التأمينيـة بمـا يتجـاوز 31 مليـار ﷼، مدعومًا بـأدوات مالية متنوعة وشـراكات إسـتراتيجية نوعية تلبـي تطلعات المصدّريـن المحليين.

ولتعزيـز مشـاركة المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة فـي الاقتصـاد المحلـي، أسـهم **بنـك المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة** منذ تأسيسـه في عـام 2021م وحتى النصـف الأول من عام 2025م بتمويـل تجـاوز 1.9 مليـار ﷼، عبـر برامـج التمويـل بالوكالـة والتمويل المشـترك، والتمويل منخفـض التكلفـة. بالإضافة إلى إسـهام الشـركة السـعودية للاسـتثمار الجريء التابعـة للبنك في اسـتحواذ المملكـة علـى الحصـة الكبرى من إجمالـي قيمة الاسـتثمار الجريء في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا التـي بلغـت 56% فـي النصـف الأول مـن عـام 2025م. بينمـا أطلـق برنامج "كفالة" التابع للبنك الذي يهدف إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع أنشطتها لسبعة منتجات بالشراكة مع المبادرات الحكومية لرؤيـة السـعودية 2030 لقطاعات التصدير والثقافـة والأوقاف والترفيه والتقنية وطب الأسنان والقطـاع الاستشـاري، حيـث بلغ إجمالي المسـتفيدين من المنتجات بنهايـة النصف الأول من عام 2025م إلـى 734 منشـأة بإجمالـي تمويـل بلغ 4.1 مليـار ﷼ وإجمالي ضمانات بلغـت 3 مليار ﷼ لجميـع المنتجـات التـي تـم اطلاقهـا مع الشـركاء. كمـا يسـتهدف البنك تحقيـق هـذه المبادرات باسـتخدام نمـوذج عمل قائم علـى الاسـتدامة المالية.

ويواصـل **بنـك التنميـة الاجتماعية**، تحت مظلـة صندوق التنميـة الوطنـي، أداء دوره الحيوي فـي تحقيق مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، من خلال نطـاق الخدمات التمويليـة والتنموية وتحقيـق أثـر اقتصـادي واجتماعـي ملموس، فمنـذ انطلاق الرؤيـة وحتى نهاية النصـف الأول من عام 2025م أسـهم البنك في تمكين المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة في الاقتصاد تماشـيًا مع مسـتهدفات برنامـج التحـول الوطنـي، وذلك عبـر تمويل أكثر مـن 51 ألف منشـأة بقيمة تجاوزت 15 مليـار ﷼، فيمـا بلـغ عـدد الموظفيـن فـي المنشـآت المدعومـة مـن البنـك نحـو 140 ألـف موظـف وموظفـة، بالإضافـة إلـى المسـاهمة فـي تمكيـن المواطنين من الاسـتفادة مـن برامج التمويـل الاجتماعـي حيـث تم تمويل أكثر مـن 625 ألف مواطن ومواطنة بقيمـة إجمالية تجاوزت 34 مليـار ﷼. وفـي إطـار مسـتهدفاته للعـام المالـي 2026م، يعتـزم البنـك مواصلـة تعزيـز الأثـر التنمـوي مـن خـلال تقديم قروض اجتماعيـة تتجاوز 2.8 مليار ﷼، وتمويل مشـاريع العمـل الحُر بما يفـوق 4.0 مليـار ﷼، ودعـم المنشـآت الصغيـرة والناشـئة بتمويل يتجـاوز 3.7 مليار ﷼، بما يسـهم فـي دعـم الاسـتدامة المالية وتعزيـز الاقتصاد المحلـي والمشـاركة المجتمعية.